جوامع الكلم النبوي دراسة تأصيلية

د. عمر بن عبد الله بن محمد المقبل *

(*) أستاذ مشارك بقسم السنة وعلومها – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة القصيم – المملكة العربية السعودية

ملخص البحث :

يتردد في كتب العلماء – وبخاصةً أهل الحديث – مصطلح «جوامع الكلم» الذي هو في أصله مصطلح شرعي، واعتنى العلماء بهذا النوع من الأحاديث التي تدخل في هذا المعنى، إلا أن المتتبع لهذه الكتب لا يجد تحريراً لتعريف هذا المصطلح، ولا بيانَ أقسامه، ومواضعه، ولا الكلام عن أثر هذا النوع من الأحاديث على كتب المحدثين والفقهاء والأدباء والبلغاء، فكانت هذه الدراسة ؛ لبيان التعريف الدقيق لهذه «الجوامع»، وأقسامها من حيث بنيتها اللفظية والمعنوية، والصيغ التي وردت بها، ومواضع ورودها، وأثرها على الدراسات الحديثية والفقهية وفي اللغة العربية. وقد سلك الباحث في دراسته المنهج الاستقرائي.

وخلَصَت الدراسة إلى أن مصطلح "جوامع الكلم" عام في غالب الأحاديث لا كلها، وأن "الجوامع" تنقسم باعتبار صيغها، ومواضع ورودها في الأحاديث، وبنيتها اللغوية إلى أقسام مختلفة.

المقدمة

الحمد لله حمدَ متشرّفٍ بالعبودية، مقرٍّ له بالربوبية والألوهية، والصلاةُ والسلامُ على مَنْ أوتي جوامع الكلم، الهادي لأقوم سنن، التي من اعتصم بها عُصِمَ، ومن سلّم بها سَلِمَ؛ صلى الله عليه وعلى آله وصحبه، وسلّم تسليما كثيراً، أما بعد:

فمن الأمور التي تمدّحت بها العربُ: البلاغةُ والفصاحة، والتعبيرُ عن المعاني الكثيرة بالألفاظ اليسيرة، وهكذا كان نبينا ﷺ، الذي قال عن نفسه: «**وأوتيت جوامع الكلم**»[(١)]، فكان له في ذلك القدحُ المعلى، والمقام الأسمى، بل كان هذا من دلائل نبوته، فهو «لم يقرأ كتاباً، ولا صَحِبَ عالماً، فأتى بما بهر العقول، وأذهل الفِطَنَ، فلم يعثر فيه بزلل في قول أو عمل»[(٢)]، «ولم يسمع الناس بكلام قطُّ أعمّ نفعاً، ولا أقصد لفظاً، ولا أعدل وزناً، ولا أجمل مذهباً، ولا أكرم مطلباً، ولا أحسن موقعاً، ولا أسهل مخرجاً، ولا أفصح معنى، ولا أبين في فحوى، من كلامه ﷺ"[(٣)].

وهذا ما جعل يونس بن حبيب (١٨٢هـ) يقول: «ما جاءنا عن أحدٍ من روائع الكلام ما جاءنا عن رسول الله ﷺ"[(٤)].

ولقد كان من أكثر ما استوقف العلماء تلكم الجُملُ القصيرة التي تتضمن معاني

---

(١) رواه البخاري ـ في مواضع، منها: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة – باب»قول النبي صلى الله عليه وسلم بعثت بجوامع الكلم ح(٧٢٧٣)، مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا ح(٥٢٣).

تنبيه: قال البخاري ح (٦٩٩٨) حدثنا أحمد بن المقدام العجلي، حدثنا محمد بن عبدالرحمن الطفاوي، حدثنا أيوب، عن محمد، عن أبي هريرة، قال: قال النبي ﷺ: «أعطيت مفاتيح الكلم...» الحديث، ثم نقل الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٢/ ٣٩١) قول أبي القاسم البغوي فيه ـ فيما ذكره عنه الإسماعيلي ـ: «لا أعلم حدث به عن أيوب غير محمد بن عبدالرحمن»اهـ. ولم يتعقبه الحافظ.

فكأن البغوي أشار إلى أن هذه اللفظة: «مفاتيح الكلم» غير محفوظة، وأن المحفوظ ما تتابع عليه الرواة بلفظ: «جوامع الكلم»، ولعل البخاري أورده لما له من الشواهد الكثيرة التي روى بعضها في صحيحه بلفظ: «جوامع الكلم»، فيحتمل أنه رآهما بمعنى واحد، فإن من أوتي الجوامع، فقد ملَكَ المفاتح، والله أعلم.

(٢) «أعلام النبوة» للماوردي (٢٥٤–٢٦٠) باختصار.

(٣) البيان والتبيين للجاحظ (١٣/٢)، وينظر: «إعجاز القرآن، والبلاغة النبوية» للرافعي (ص: ٣٢٥).

(٤) البيان والتبيين للجاحظ (١٨/٢).

غزيرة، والتي سمّاها ﷺ "جوامع الكلم" ـ كما سيأتي ـ والتي لا تخرج ـ كما قال ابن رجب ـ عن نوعين:

«**أحدهما: ما هو في القرآن، كقوله عز وجل:** ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ﴾ **(النحل: ٩٠).**

والثاني: ما هو في كلامه ﷺ، وهو منتشر موجود في السنن المأثورة عنه ﷺ"[1].

ومع ظهور هذه الميزة في كلامه ﷺ، والاتفاقِ على كونها من الخصائص المصطفوية، إلا أنني لم أقف على من تكلم عليها بما يوضح حدودها، وأنواعها، وصيغها، ومواضعها من الأحاديث، وكيفية استخراجها، فرغبت في جمع شتات هذه المسائل في هذا البحث: "جوامع الكلم النبوي، دراسة تأصيلية" سالكاً فيه المنهج الاستقرائي.

أهداف البحث:

١) تأصيل مصطلح "جوامع الكلم"، وتحرير المراد به.

٢) بيان مواقع استعمال هذا المصطلح في الأحاديث النبوية الشريفة، وأنواعه.

٣) تجلية منزلة هذه الجوامع، وكيفية استخراجها.

٤) الإشارة إلى جهود العلماء – وخاصةً المحدثين – في هذا الباب.

٥) أثر هذه الجوامع المصطفوية في المدونات الحديثية والفقهية والأدبية والبلاغية.

---

(١) جامع العلوم والحكم لابن رجب (١/٥٥)، وينظر: مقدمة ابن قتيبة لكتابه «تأويل مشكل القرآن» (ص: ٣١).

وقد سرتُ في هذا البحث وفق الخطة التالية:

المقدمة.

التمهيد: وذكرتُ فيه تعريف جوامع الكلم.

الفصل الأول: منزلة جوامع الكلم وكيفية استخراجها، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: منزلة جوامع الكلم.

المبحث الثاني: كيفية استخراج جوامع الكلم.

الفصل الثاني: العناية بجوامع الكلم، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: عناية النبي بجوامع الكلم.

المبحث الثاني: عناية العلماء بجوامع الكلم.

الفصل الثالث: أصول جوامع الكلم النبوي، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأمثال النبوية.

المبحث الثاني: الأدعية النبوية.

المبحث الثالث: ما سوى الأمثال والأدعية النبوية.

الفصل الرابع: البنية اللفظية لجوامع الكلم، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: من حيث الطول والقصر.

المبحث الثاني: من حيث صيغتها.

المبحث الثالث: حيث مواضعها في النصوص النبوية.

الفصل الخامس: البنية المعنوية لجوامع الكلم، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: من حيث عمومها وخصوصها.

المبحث الثاني: من حيث ابتكار المعنى، وإعادة الصياغة.

الفصل السادس: أثر جوامع الكلم، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أثرها في الحديث وعلومه.

المبحث الثاني: أثرها في صياغة القواعد الفقهية.

المبحث الثالث: أثرها في المؤلفات البلاغية والأدبية.

الخاتمة، ثم الفهارس.

أسأل الله تعالى أن يلهمني الصواب، وأن يعفو عن الزلل والتقصير.

التمهيد، وفيه تعريف بجوامع الكلم:

هذه الجملة مركبة من كلمتين:

الأولى: جوامع، «واحدها جامعة، أي: كلمة جامعة»[1]، وأصل المادة من (جمع) التي تدل على تضام الشيء. يقال: جمعت الشيء جمعاً[2].

الثانية: الكلم، وأصل مادة (الكاف واللام والميم) يعود إلى أصلين، أحدهما ـ وهو المقصود هنا ـ: «نُطْقٌ مُفْهِم، تقول: كلمته أكلمه تكليماً؛ وهو كليمي إذا كلمك أو كلمته، ثم يتسعون فيسمون اللفظة الواحدة المفهمة كلمة، والقصة كلمة، والقصيدة بطولها كلمة، ويجمعون الكلمة كلمات وكَلِمَاً»[3].

أما تعريف «جوامع الكلم» مركبةً، فعبارات العلماء فيها تدور على معنى متقارب:

وأقدم من وقفتُ عليه معرّفاً لجوامع الكلم هو الإمام الزهري (١٢٥هـ) حيث قال:

«بلغني أن جوامع الكلم: أن الله ﷻ يجمع له الأمور الكثيرة ـ التي كانت تكتب في الكتب قبله ـ في الأمر الواحد والأمرين أو نحو ذلك"[4]، أي: «أنه كان يتكلم بالقول الموجز القليلِ اللفظِ، الكثيرِ المعاني"[5]، «فينبّه بالقليل على الكثير، ويكفُّ عن الإطالة، ويكشف عن الجهالة»[6].

ومن بدائع وصف الصحابة ش لهذا المعنى، قول أبي موسى رضي الله عنه: «**أُعْطي**

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (١/ ٢٩٥).

(٢) ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس (١/ ٤٧٩).

(٣) مقاييس اللغة (٥ / ١٣١) باختصار.

(٤) دلائل النبوة للبيهقي (٥ / ٤٧١)، شعب الإيمان للبيهقي (١/ ٢٩٥)، **وهو في بعض نسخ البخاري** بذيل ح(٧٠١٣)، وفي بعض النسخ: أنه من قول البخاري، ورجّح الحافظ ابن حجر أنه من قول الزهري، كما في «الفتح» (١٢/ ٤٠١). وينظر: «مشارق الأنوار» للقاضي عياض (١/ ٢٣٠)، «النهاية» لابن الأثير (١/ ٢٩٥)، «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص: ٧١٠).

(٥) فتح الباري (١٣/ ٢٤٧).

(٦) أعلام النبوة للماوردي (ص: ٢٢٤) بتصرف، وينظر: «البيان والتبيين» للجاحظ (٢/ ٢٠)، المثل السائر لابن الأثير (١/ ٨٠).

جوامعَ الكلمِ بخواتمه»[1]، «أي: كأنه يختم على المعاني الكثيرة التي تضمنها اللفظ اليسير، فلا يخرج منها شيء عن طالبه ومستنبطه لعذوبة لفظه وجزالته»[2]، ويشمل هذا: «حسن الوقف، ورعاية الفواصل، فكان يبدأ كلامه بأعذب لفظ وأجزله، وأفصحه وأوضحه، **ويختمه بما يشوق السامع إلى الإقبال على الاستماع لمثله والحرص عليه**»[3].

ولما أورد العسكري جملة من الأحاديث الجوامع، قال: «فمعاني هذا الكلام أكثر من ألفاظه، وإذا أردت أن تعرف صحّة ذلك فحلها وابنها بناء آخر؛ فإنّك تجدها تجيء في أضعاف هذه الألفاظ»[4].

إذا تحرر هذا، فإنه يرد سؤالان:

السؤال الأول: هل كل كلام الرسول ﷺ داخل في حدِّ الجوامع الآنف الذكر أم لا؟

السؤال الثاني: هل كل لفظٍ ورد مطابقاً لهذا المعنى ـ الذي ذكره الزهري وغيره من الأئمة ـ يَصِحُّ إدخاله في «الجوامع»؟

وأما جواب السؤال الأول، فيقال: إننا إذا نظرنا إلى صنيع المحدثين الذين أفردوا كتباً ومصنفات في «جوامع الكلم» ـ كما سيأتي قريباً ـ دلّنا ذلك على أن معنى «الجوامع» لا يصدق على كلِّ ما روي عنه ﷺ ، وإلا فما معنى أن تفرد "الجوامع" بالتصنيف؟

وإذا نظرنا إلى المعنى ـ الذي أشار إليه الزهري والعسكري وغيرهما من الأئمة ـ فقد يقال: بأن جميع كلامه ﷺ داخل في هذا المعنى ـ وإن طال الحديث من حيثُ عددُ مفرداته ـ بحيث يقال: لو تكلّم به غيره ﷺ، لاحتاج إلى أضعاف تلك المفردات ليُبِينْ عن مراده.

---

(١) رواه مسلم كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام ح(٢٠٠١).
(٢) شرح النووي على مسلم (١٣/ ١٧٠).
(٣) فيض القدير للمناوي (١/ ٥٦٥).
(٤) «الصناعتين» لأبي هلال العسكري (ص: ١٧٨).

والأظهر: أن هذا يَدْخُلُ في حَدِّ الفصاحة والبلاغة، لا في حدّ «الجوامع»، التي تقتضي طبيعتها الاختصار غير المخل مع الفصاحة والبيان، ولهذا لما أشار ابن رجب إلى نَوْعَيْ الجوامع التي خُصّ بها ﷺ ـ كما تقدم قريباً ـ قال: "**والثاني: ما هو في كلامه ﷺ**، وهو **منتشر موجود في السنن المأثورة عنه ﷺ** "[1]، ولم يقل: هو كُلّ ما روي عنه، بل أشار إلى كثرته في كلامه ﷺ لا أن كله كذلك.

وقال الخطّابي: "**ومن تتبع الجوامع من كلامه لم يعدم بيانها، وقد وصفتُ منها ضروباً، وكتبتُ لك من أمثلتها حروفاً تدل على ما وراءها من نظائرها وأخواتها**»[2].

ولمّا عرّف الضياء ابن الأثير «الجوامع» قال: «**وجُلُّ كلامه** ﷺ جارٍ هذا المجرى"[3]، وبهذا يتبين أنه ليس كل كلامه ﷺ داخل في حد "الجوامع"، بل غالبه كذلك، وما لم يكن من "الجوامع"، فإنه لا يخرج ألبتة عن أعلى درجات الفصاحة والإيجاز، أعني إيجازَ القصر لا الحذف[4]، وهو نوعٌ لا يتأتى إلا لأكابر البلغاء؛ لأن هذا القسم – كما يقول العلوي (٧٤٥هـ) – : «له فى البلاغة موقع عظيم، دقيق المجرى، صعب المرتقى، لا يختص به من أهل الصناعة إلا واحد بعد واحد»[5].

وبناء على ما تقدم، فإنه يدخل في حدِّ «الجوامع»: الأدعية النبوية، والأمثال النبوية، والجمل القصيرة – وسيأتي الحديث عنها مفصّلاً – ، أما الأحاديث الطويلة

---

(١) جامع العلوم والحكم، لابن رجب (١/ ٥٥)، وينظر: «مشارق الأنوار» لعياض (١/ ١٥٣)، تاج العروس للزبيدي (٢٠/ ٤٦١).

(٢) «غريب الحديث» للخطابي (١/ ٦٤).

(٣) «المثل السائر» لابن الأثير (١/ ٨٠).

(٤) المراد بإيجاز: «تقليل الألفاظ، وتكثير المعاني»؛ كقول الله عزّ وجل: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ (البقرة: ١٧٩) وأما الحذف فعلى وجوه: منها: أن تحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه وتجعل الفعل له، كقوله تعالى: ﴿ وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ (البقرة: ٩٣) أي: حُبّه. ومنها: أن يوقع الفعل على شيئين، وهو لأحدهما، ويضمر للآخر فعله، كقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ (يونس: ٧١) معناه: وادعوا شركاءكم. ينظر في مزيد من بيان الفرق بينهما: «الصناعتين» لأبي هلال (ص: ١٧٥–١٨٨).

(٥) الطراز، للعلوي (٢/ ٦٥).

كحديث الشفاعة، وحديث الإسراء والمعراج، وكخطبته الطويلة جداً، التي حدثنا عنها عمرو بن أخطب رضي الله عنه[1] فقال: «**صلى بنا رسول الله ﷺ الفجر، وصعد المنبر فخطبنا حتى حضرت الظهر، فنزل فصلى، ثم صعد المنبر، فخطبنا حتى حضرت العصر، ثم نزل فصلى، ثم صعد المنبر، فخطبنا حتى غربت الشمس، فأخبرنا بما كان وبما هو كائن» فأعلمنا أحفظنا**[2]. وأمثالها من الأحاديث الطوال ؛ فهذه يصدق عليها وصف الفصاحة والبيان، لا وصف «الجامعية» التي يدور حولها البحث، وكونها من خصائصه ﷺ، أما إطنابه فيها هو مقتضى البلاغ والبيان الذي عهده الله إليه بقوله: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل: ٤٤)، وإن كانت لا تخلو في ثناياها من جوامع الكلم، كما في خطبته ﷺ في حجة الوداع، كقوله: «**فاتقوا الله في النساء، فإنكم أخذتموهن بأمان الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف**»[3].

وما أحسن ما قاله أبو هلال العسكري: «فالحاجة إلى الإيجاز فى موضعه كالحاجة إلى الإطناب فى مكانه؛... والإطناب إذا لم يكن منه بدّ إيجاز؛ وهو فى المواعظ- بخاصّة- محمود؛ كما انّ الإيجاز فى الإفهام محمود ممدوح»[4].

ومن تأمل في عامة الأحاديث الطوال وجدها من هذا الباب الذي ذكره العسكري، فكانت إطالتها هي الموافقة للحال، وبخاصةً مع استحضار تلك الحقيقة التي وصف الله بها نبيه ﷺ بقوله سبحانه: ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ (ص: ٨٦)، فلم يكن متكلفاً، لا في كلامه، ولا في حاله ﷺ، والله أعلم.

---

(١) هو عمرو بن أخطب بن رفاعة الأنصاري الخزرجي، أبو زيد، مشهور بكنيته. ينظر: «الإصابة» لابن حجر (١٣٣/٧).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، بإخبار النبي صلى الله عليه وسلم فيما يكون إلى قيام الساعة ح(٢٨٩٢).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم ح(١٢١٨).

(٤) «الصناعتين» (ص: ١٩٠-١٩٢) باختصار.

وأما السؤال الثاني – هل كل لفظٍ ورد مطابقاً لهذا المعنى – الذي ذكره الزهري وتبعه عليه العلماء. يَصِحُّ إدخاله في «الجوامع»؟. فيجيب عنه الحافظ ابن حجر، فيقول: «وإنما يسلم ذلك فيما لم تتصرف الرواة في ألفاظه. والطريق إلى معرفة ؛ ذلك: أن تَقِلَّ مخارجُ الحديث، وتتفقَ ألفاظُه، وإلا فإن مخارج الحديث إذا كثرت قلَّ أن تتفق ألفاظه؛ لتوارد أكثر الرواة على الاقتصار على الرواية بالمعنى بحسب ما يظهر لأحدهم أنه وافٍ به، والحامل لأكثرهم على ذلك: أنهم كانوا لا يكتبون، ويطول الزمان، فيتعلق المعنى بالذهن، فيرتسم فيه، ولا يستحضرُ اللفظَ، فيحدث بالمعنى لمصلحة التبليغ، ثم يظهر من سياق ما هو أحفظ منه أنه لم يوف بالمعنى»اهـ[1].

ومع جودة ما قال الحافظ، إلا أنه يمكن القول إن هناك أنواعاً ثلاثة من الأحاديث، لا ينبغي الاختلاف في كونها من «الجوامع» المحفوظة بلفظها، وهي:

النوع الأول: ما روي عنه ﷺ بقصد الاستدلال على كمال فصاحته، وبلوغه أعلى درجات البيان، كحديث: "حمي الوطيس"[2]. ويدخل في هذا الأمثال النبوية، والكلمات الحِكَميّة السائرة.

النوع الثاني: الأحاديث التي يُتعبد بألفاظها، كأحاديث الدعاء وأذكار العبادات، وأذكار طرفي النهار، كما في حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «علمني رسول الله ﷺ التشهد كما يعلمني السورة من القرآن"[3]، وكما في حديث البراء رضي الله عنه في تعليمه دعاء النوم؛ وفيه: «**آمنت بنبيك الذي أرسلت**»، **فقال له** ﷺ: «**لا، ونبيك الذي أرسلت**»[4]، فهذا النوع يكاد لا يقع فيه التغيير ولا التصرف من الرواة؛ ولهذا قال الحافظ ابن حجر: «**الأقوال**

---

(١) فتح الباري لابن حجر (٢٤٨/١٣) عند شرح ح(٧٢٧٤).

(٢) مسلم كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين ح(١٧٧٥).

(٣) البخاري، كتاب الاستئذان، باب الأخذ باليدين ح(٦٢٦٥)، مسلم، كتاب الصلاة، باب «لتشهد في الصلاة ح(٤٠٢). وقد وقع في رواية النسائي كتاب التطبيق، باب كيف التشهد الأول ح(١١٦٧)، قال ابن مسعود: «كنا لا ندري ما نقول إذا صلينا، فعلمنا نبي الله ج **جوامع الكلم** فقال لنا: «قولوا: التحيات لله...».

(٤) البخاري، كتاب الوضوء، باب فضل من بات على الوضوء ح(٢٤٧)، مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع ح(٢٧١٠).

المنصوصة إذا تُعبد بلفظها لا يجوز تغييرها ولو وافق المعنى»[1].

النوع الثالث: الأحاديث المتواترة، كحديث: «من كذب علي متعمداً..» الحديث[2]، فهذه لكثرة رواتها وتتابعهم عليها، فلا يتردد الناظر أنها محفوظة بلفظها[3]

فهذه الأنواع الثلاثة مما يطمئن الباحث إلى أنها محفوظة بألفاظها المنصوصة، وما سوى ذلك قد تعتوره الرواية بالمعنى، والله أعلم[4].

الفصل الأول: منزلة جوامع الكلم، وكيفية استخراجها:

المبحث الأول: منزلة جوامع الكلم:

من جميل ما يؤثر عن الخليفة الراشد عمر بن عبدالعزيز (١٠١هـ): «ما رأيت مثل رجل لاحَنَ الناس - أي: جادلهم - فلم يأخذ بجوامع الكلام»[5]، ويروى: «عجبتُ لمن لاحن الناس..»[6]، ومراده: التعجب ممن هذه حاله، كيف لا يقتصر على الإيجاز، ويترك الفضول من الكلام![7].

ومن أجال طرفه في كتب الأدب العربي، رأى حفاوة أهل اللغة بما يروى من جزل الشعر، وبليغِ النثر، والأمثالِ التي طارت في الناس، لاجتماعها في معنى واحدٍ ألا وهو: التعبير عن المعاني الكثيرة بألفاظ قليلة.

فإذا كان هذا في كلام غير المعصومين، الذين لا يترتب على كلامهم حُكْمٌ شرعي، فإن العناية بجوامع كلام من جعلَ الله قوله حجةً، وحكمه فيصلاً من باب أولى.

---

(١) فتح الباري لابن حجر (٨/ ٣٠٤)، عند شرح ح(٤٦٤١).

(٢) البخاري في مواضع، منها: كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ح(١١٠)، مسلم في «المقدمة» باب في التحذير من الكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ح(٣).

(٣) الاستذكار لابن عبدالبر (١/ ٥٣١)، وأيّده ابن رجب في فتح الباري (٢/ ٤١٩).

(٤) ينظر: «معالم البيان في الحديث النبوي» للدكتور عبدالمحسن العسكر (ص: ١٢٠-١٢١).

(٥) روه ابن وهب في «الجامع» (٢/ ٥١٧) بسند صحيح.

(٦) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٢/ ٢٣٢)، وقد ذكر هذا اللفظ بدون إسناد.

(٧) المصدر السابق.

ولهذا عني بعض أكابر الأئمة بهذا النوع من الأحاديث، وهو ما يعرف بأصول الأحاديث، التي عليها مدار الدين، وهم وإن اختلفوا في تعيين تلك الأحاديث، إلا أنهم متفقون على العناية بتلك الأصول.

وقد ذكر ابنُ رجب جملةً من هذه النصوص عنهم في مقدمة شرحه «جامع العلوم والحكم»، فقال في شرح حديث النية:

«فروي عن الشافعي أنه قال: هذا الحديث ثلث العلم، ويدخل في سبعين بابا من الفقه.

وعن الإمام أحمد قال: **أصول الإسلام على ثلاثة أحاديث: «إنما الأعمال بالنيات» ،و«من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» و«الحلال بيّن والحرام بيّن»، وروي عنه غير ذلك، ثم قال: ينبغي أن يبدأ بهذه الأحاديث في كل تصنيف، فإنها أصول الأحاديث.**

وعن ابن راهويه وأبي داود نحو ذلك، لكنهما جعلا مدار الإسلام على أربعة أحاديث»[1].

وقال ابن القيم: «وأصول الأحكام التي تدور عليها نحو خمسمائة حديث، وفرشها وتفاصيلها نحو أربعة آلاف حديث»[2].

ومما يؤكد أهمية العناية بهذا النوع من الأحاديث: ما ذكره ابن تيمية في جوابٍ له عمن يقول: إن النصوص لا تفي بعشر معشار الشريعة: هل قوله صواب؟ فأجاب بجواب طويل، وفيه : «وإنما أنكر ذلك من أنكره[3]؛ لأنه لم يفهم معاني النصوص العامة – التي هي أقوال الله ورسوله – وشمولها لأحكام أفعال العباد؛ وذلك أن الله بعث محمداً ﷺ بجوامع الكلم، فيتكلم بالكلمة الجامعة العامة – التي هي قضية كلية،

(١) جامع العلوم والحكم لابن رجب (١/ ٦١-٦٣) باختصار.
(٢) إعلام الموقعين لابن القيم (٢/ ١٨٢).
(٣) أي: أن النصوص لا تفي بعشر معشار الشريعة.

وقاعدة عامة – تتناول أنواعا كثيرة، وتلك الأنواعُ تتناول أعياناً لا تُحْصى، فبهذا الوجه تكون النصوص محيطة بأحكام أفعال العباد»[1]. ويعلل تلميذه ابن القيم ذلك بقوله: «لاستيلاء كلامِ اللهِ ورسولِه على غاية البيان، وتضمنه لجوامع الكلم، وفصله للخطاب، وبراءته من التناقض والاختلاف والاضطراب»[2].

المبحث الثاني: كيفية استخراج جوامع الكلم:

من تأمل في جهود العلماء في هذا الباب وجدَ هناك تفاوتاً نسبياً في ذكر ما هو جامع مما ليس كذلك. ولكن الذي لا ينبغي أن يختلف عليه هو أن الجُمَل التي لم تصحَّ أسانيدها، أو لا يندرج تحتها معانٍ كثيرة، سواءً أكانت في بابٍ من أبواب العلم أم في الأبواب كلها – أنها لا تُعدُّ من الجوامع، فإن الله تعالى قد يُجري على ألسنة بعض العرب الأقحاح كلماتٍ يمكن عدّها من الجوامع، لكن هذا لا يبيح نسبتها إلى النبي ﷺ، بل الواجب التثبت والتحري، وستأتي الإشارة إلى أن بعض البلاغيين تساهل في إيراد بعض الأحاديث الضعيفة والمنكرة[3].

ولئن كان هذا العتب قائماً في حقهم – مع أنهم غير مختصين – فإنه يقع على من اشتغل بصناعة الحديث من باب أولى، ومن هنا يقع التعقب والعتب على القضاعي في كتابه «**الشهاب**»[4] في إدراجه أحاديث ليست من هذا الباب، **وخلاصة التعقب من جهتين:**

الأولى: إيراده بعض الموضوعات، وما لا أصل له، أو ما هو ضعيف جداً ونسبته للنبي ﷺ.

الثانية: أن عدداً غير قليل من تلك الأحاديث التي أوردها لا تندرج تحت

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٩/ ٢٨٠)، وينظر: جامع المسائل لابن تيمية (٢/ ٢٧٥)، «إعلام الموقعين» لابن القيّم (١/ ٢٥١).

(٢) إعلام الموقعين (٤/ ١٦٤).

(٣) ينظر: المبحث الثالث من الفصل السادس.

(٤) وستأتي الإشارة إلى كتابه في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

الضابط الذي سبق ذكره في أول البحث، مع أنه ذكر في المقدمة ـ التي سبقت الإشارة إليها ـ ما يُشْعِرُ بأنه قصد ذكر الجوامع وما يقاربها.

وهذه نماذج من الأحاديث التي لا ينطبق عليها حدُّ الجوامع، أو هي من الذي لم يثبت عنه ﷺ:

١. «**البلاء موكل بالمنطق**» **(موضوع)**[١].

٢. «**القاصُّ ينتظر المقت، والمستمع إليه ينتظر الرحمة...**» **(موضوع)**[٢].

٣. «**إن الفتنة تجيء فتنسف العباد نسفاً**»[٣]، فهذا – مع ضعفه – لا يصدق عليه

أنه من الجوامع.

٤. «**نعم الإدام الخل**»[٤]،وهذا–مع كونه في الصحيح–فهو كسابقه،غاية ما فيه الثناء على الخل.

٥. «**إن المصلي ليقرع باب الملك**»[٥]، وهذا مع نكارة إسناده، إلا أنه لا معنى جامع فيه.

إذا تقرر هذا، فسأشير إلى بعض الضوابط التي يمكن بها استخراج الجوامع من النصوص النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، وذلك فيما يلي:

أولاً: التثبت من صحة الحديث عنه، فليس كلُّ كلام بليغ نطق به ﷺ.

ثانياً: النظر في كون الحديث، أو الجملة التي ثبتت عنه ﷺ تشتمل على

---

(١) ينظر: مسند الشهاب للقضاعي (١/ ١٦١) ح(٢٢٧) وتعليق المحقق عليه.

(٢) ينظر: مسند الشهاب (١/ ٢٠٥) ح(٣١١) وتعليق المحقق عليه.

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٤١) واستغربه.

(٤) رواه مسلم، (٣/ ١٦٢١) كتاب «الأشربة، باب «ضيلة الخل والتأدم به» ح(٢٠٥١).

(٥) رواه القضاعي في «مسنده» (٢/ ١٨٨) ح(١١٥٧)، وفي سنده: يحيى بن صالح الأيلي، قال العقيلي: أحاديثه مناكير. ينظر: ضعفاء العقيلي (٣/ ٤٠٩).

معانٍ كثيرة.

ثالثاً: مراجعة كتب الشروح للإفادة من تقريرات أهل العلم في كشف المعنى، إذْ قد يبدو للوهلة الأولى أن الحديث ليس من الجوامع، فيثبت خلافه، والعكسُ صحيح.

ومما ينبغي التنبه له أثناء البحث في تتبع «الجوامع» : أن بعض الأحاديث قد ترد فيها جُمَلٌ متفقة الصيغة، لكن بعضها يصلح أن يكون من «الجوامع» وبعضها ليس كذلك.

ومن الأمثلة على ذلك: تلك الأحاديث التي يُصَدّرها النبي ﷺ بقوله: "**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر**"، فبعضها ينطبق عليه حدّ الجوامع، وبعضها لا ينطبق، فلو استعرضنا هذا الحديث المخرّج في الصحيحين: «**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت**»[1]؛ لوجدنا أن الجملتين الأوليين متعلقة بموضوع واحد فقط، بينما الجملةُ الأخيرة، دخل تحتها من أنواع الكلام الطيب، وجميع أحوال الصمت الفاضلة، ما لا يحصى عدده إلا الله.

ومن المُقْترح – لتكتمل فائدة الجمع والنظر في «جوامع الكلم» – أن يحاول الباحثُ استحضار عددٍ من الصور التي يمكن دخولها تحت هذا الحديث أو تلك الجملة.

ففي الحديث الذي مثّلت به أخيراً: «**ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر**

---

(١) البخاري في مواضع، منها: كتاب «الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره» ح(٦٠١٨)، مسلم كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف، ولزوم الصمت إلا عن الخير، وكون ذلك كله من الإيمان ح(٤٧). قال الحافظ ابن حجر: فتح الباري لابن حجر (١٠/٤٤٦): «وهذا من جوامع الكلم، لأن القول كله إما خير، وإما شر وإما آيل إلى أحدهما، فدخل في الخير كل مطلوب من الأقوال: فرضها وندبها، فأذن فيه على اختلاف أنواعه ودخل فيه ما يؤول إليه، وما عدا ذلك مما هو شر، أو يئول إلى الشر، فأمر عند إرادة الخوض فيه بالصمت».

فليقل خيراً أو ليصمت»، يحاول أن يستعرض نماذج من قول الخير التي تمرُّ به في يومه، ونماذج أخرى ، لأحوال ينبغي ترجيح السكوت فيها؛ ليكتسب بذلك دُرْبةً على الجمع والتفقه في تلك «الجوامع».

الفصل الثاني: أهمية العناية بجوامع الكلم:

المبحث الأول: عناية النبي ج بجوامع الكلم:

كان من هديه ﷺ تربية أمته على الفصاحة عموماً، وعلى العناية بالجوامع خصوصاً، يظهر هذا في مواقف مختلفة، منها:

١- قوله ﷺ للخطيبين اللذين جاءا من المشرق بعد أن فرغا من خطبتيهما، وعجب الناس لبيانهما: «**إن من البيان لسحرا**»[(١)]، وقوله ﷺ: «**إن طول صلاة الرجل، وقصر خطبته، مئنة من فقهه، فأطيلوا الصلاة، واقصروا الخطبة، وإن من البيان سحرا**»[(٢)].

٢- ذمّه لمنطق ذلك الخطيب حين قال: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى! فقال رسول الله ﷺ: «**بئس الخطيب أنت! قل: ومن يعص الله ورسوله**»[(٣)].

٣- لما خرج من عند أم المؤمنين جويرية بنت الحارث ل بُكرةً حين صلى الصبح، وهي في مصلاها، ثم رجع بعد أن أضحى - وهي جالسة - فقال: «**ما زلت على الحال التي فارقتك عليها؟**» **قالت: نعم، قال النبي** ﷺ: «**لقد قلت بعدك أربع كلمات، ثلاث مرات، لو وزنت بما قلت منذ اليوم لوزنتهن: سبحان الله**

---

(١) رواه البخاري ، كتاب النكاح، باب الخطبة ح(٥١٤٦)، والرجلان هما: عمرو بن الأهتم، والزبرقان بن بدر، ينظر: شرح ابن بطال(٩/ ٤٤٦)، التمهيد(٥/ ١٧١).

(٢) مسلم ، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة ح(٨٦٩).

(٣) مسلم ، كتاب الجمعة، باب «تخفيف الصلاة والخطبة ح(٨٧٠)، ولمعرفة سبب هذا الذم، ينظر: شرح النووي (٦/ ١٥٩)، فتح الباري لابن حجر (١/ ٦١).

وبحمده، عدد خلقه ، ورضا نفسه ، وزنة عرشه ، ومداد كلماته».

٤- قول ابن مسعود رضي الله عنه: "كنا لا ندري ما نقول إذا صلينا، فعلمنا نبي الله ﷺ **جوامع الكلم فقال لنا: «قولوا: التحيات لله...»**[١].

فهذا تعليمٌ منه ﷺ لاختيار جوامع الدعاء بنوعيه: دعاء المسألة، ودعاء العبادة؛ ولهذا كان من هديه ﷺ: الدعاء بالأدعية الجوامع، إلا في حالات عارضة[٢].

ولعل من أسباب عنايته ﷺ بالجوامع - مع كونها خصيصة - : أنه حين يرسل الولاة والقضاة والقادة ، ويزودهم بقواعد كلية يبنون عليها اجتهادهم فيما ينزل بهم من مسائل، فلا يستطيعون مع بعد المسافة أن يرجعوا إلى النبي ﷺ، كما أنها يسهل حفظها، وتتعلق بأبواب كثيرة ينتفع بها المرء في عبادته ومعاملته.

ومن الجدير ذكرُه: أن مِنْ طرائق النقد الدقيقة التي سلكها بعض العلماء: أنه كان يجعلُ من أدواتِ حكمه على حديثٍ ما بأنه غير صحيح: أنْ فيه لفظةً أو كلاماً لا يليق بمن جُمِعَ له الكلام، واختصر له اختصاراً[٣].

---

(١) رواه النسائي ،كتاب التطبيق، باب كيف التشهد الأول ح(١١٦٧)، وابن ماجه أبواب النكاح، باب خُطْبَةِ النِّكَاح ح(١٨٩٢)، وأحمد(٦/ ٤٢٢) ح(٣٨٧٧)، وابن حبان ،كتاب التاريخ، باب بدء الخالق - ذكر إعطاء الله جل وعلا صفيه صلى الله عليه وسلم جوامع الكلم وخواتمه ح(٦٤٠٢)، والحاكم(١/ ٣٩٧)، وإسناده صحيح.

(٢) ينظر: شعب الإيمان للبيهقي(٢/ ٣٧٤).

(٣) ينظر: فتح الباري لابن رجب(٢/ ٢١١)، فتح الباري لابن حجر(١٢/ ١٣) عند شرحه للحديث(٦٧٣٢).
ومن تأمل في تراث الشيخين: ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، وجدهما يُعْملان هذه الأداة بوضوح.
ومن نافلة القول، أنه ليس بالضرورة أن يوافق العالمُ في نقده ذاك، لكن المقصود هنا: إعمالُه لهذا المعنى الذي نتحدث عنه، وهو استبعاده الصحة، لمنافاته هذه الخَصيصة: «جوامع الكلم».

المبحث الثاني: عناية العلماء بجوامع الكلم:

تنوعت عنايةُ العلماء وجهودُهم في العناية بهذا الباب، وكان التصنيف المستقلُّ فيه من أبرز صور هذه العناية، وفيما يلي جُملةٌ من هذه المصنفات:

١. «جوامع الكلم وبدائع الحكم»، للإمام، أبي بكر محمد بن على بن القفال الشاشي(٣٦٥هـ)[٤].

٢. «الشهاب في الحِكَم والآداب»، المطبوع باسم «مسند الشهاب» للقُضاعي (٤٥٤هـ)[٥].

٣. "الفردوس بمأثور الخطاب"، لشيرويه بن شهردار الديلميّ (٥٠٩هـ)[٦].

٤. "الإيجاز وجوامع الكلم مِنَ السُّنَن المأثورة" لأبي علي الحداد، الأصبهاني، المقرئ (٥١٥هـ)[٧]، ونسبه ابنُ رجبٍ لأبي بكر ابن السُّنِّيِّ: (٣٦٤هـ)[٨]، والأرجح

---

(٤) في كشف الظنون، لحاجي خليفة(١/ ٦١١): «جمع فيه من كلمات النبيج"، ونسخته مخطوطة في الظاهرية، برقم: ٥٢٦٧.

(٥) قال في مقدمته-التي نقلها المحقق عن مقدمة حسن بن عبدالباقي الصقلي (٥٩٨هـ): «وقد جمعتُ في كتابي هذا مما سمعته من حديث رسول الله ﷺ أَلْفَ كلمةٍ من الحكمة والوصايا، والآداب، والمواعظ، والأمثال، قد سلمتْ من التكلف مبانيها، وبعدت عن التعسف معانيها، وبانت بالتأييد عن فصاحة البلغاء، وتميزت بهدي النبوة عن بلاغة البلغاء، وجعلتها مسرودةً يتلو بعضها بعضاً، محذوفة الأسانيد، مبوبةً أبواباً على حسب تقارب الألفاظ، ليقرب تناولها، ويسهل حفظها، ثم زِدتُ مائتي كلمة، فصار ألف كلمة ومائتي كلمة"اهـ. ينظر: مقدمة محقق "الشهاب"(١/ ١١-١٣)مختصرا. وهذا الكتاب من الكتب التي **أوصى ابن الأثير بحفظها** في «المثل السائر» لابن الأثير (١/ ١٥٠).

ويقول ابن رجب: (٧٩٥هـ) عن هذا الكتاب: «جمع فيه مِنْ جوامع الكلم الوجيزة، وصنَّفَ على مِنوالِه قومٌ آخرون، فزادُوا على ما ذكره زيادةً كثيرةً». جامع العلوم والحكم» (١/ ٥٦).

(٦) قال الكتاني في «الرسالة المستطرفة»(ص: ٧٥): «أورد فيه عشرة آلاف حديث **من الأحاديث القصار**، مرتبة على نحو من عشرين حرفاً من حروف المعجم، من غير ذكر إسناد في مجلد أو مجلدين، وسماه: «**فردوس الأحكام بمأثور الخطاب المخرج على كتاب الشهاب**». يقصد كتاب القضاعي السالف الذكر.، وأسند أحاديثه ولدُ المذكور في أربع مجلدات، خرّج سند كل حديث تحته، وسماه: «**إبانة الشبه في معرفة كيفية الوقوف على ما في كتاب الفردوس من علامة الحروف**»، واختصره الحافظ ابن حجر وسماه: «**تسديد القوس في مختصر مسند الفردوس**».

(٧) له ترجمة في «التحبير في المعجم الكبير» للسمعاني (١/ ١٧٧).

(٨) ينظر: جامع العلوم والحكم» لابن رجب(١/ ٥٦).

الأول[1].

٥. "الفائق في اللفظ الرائق"، للقاضي أبي القاسم عبدالمحسن بن عثمان بن غانم التنيسي (من علماء القرن الخامس، وهو شيخٌ لبعض شيوخِ الحافظ ابن عساكر)[2].

٦. «الأحاديث الكلّيَّة» للحافظ أبي عمرو بن الصَّلاحِ: (٦٤٣هـ) أملاه في مجلسٍ من مجالسه، اشتمل على ستَّةٍ وعشرين حديثاً.

٧. «الأربعون النووية» للإمام النووي: (٦٧٦هـ) وأصلها كتاب ابن الصلاح الآنف الذكر، إلا أنه زادَ عليها تمامَ اثنينِ وأربعينَ حديثاً، وهي من أشهر هذه الكتب التي أشرت إليها هنا، فلا يعلم إلا الله عدد من يحفظها، ولا عدد من شرحها![3].

٨. «الفائق في الكلام الرائق»، لجمال الدين ابن حمائل، الشهير: بابن غنائم (٧٤٤هـ)[4].

---

(١) وذلك لسببين:
الأول: أنه هو المثبت في عدة مصادر، وأعلاها ما ذكره تلميذه أبو سعد السمعاني في «التحبير» (١/ ١٨٠) وفي «المنتخب من معجم الشيوخ» (١/ ٥٨٢)، وتبعه الذهبي في تاريخ الإسلام (١١/ ٢٣٣)، و«السير» (١٩/ ٣٠٦).
الثاني: أنني لم أجد من نسبه لابن السُنّي، سوى ابن رجب، وتبعه حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٢٠٥).

(٢) «جمع فيه من الألفاظ النبوية عشرة آلاف كلمة في الحكم والأمثال والمواعظ، كل كلمة منها تامة البنا، وافية المعنى، محذوفة الأسانيد في مجلد» اهـ من «الرسالة المستطرفة» للكتاني (ص: ١٨١)، ولم يطبع حسب علمي، وله عدة نسخ مخطوطة، منها: نسخة في المكتبه المركزية بالرياض، برقم: (٣٢٥٠/ ف).

(٣) ينظر: مقدمة ابن رجب له «جامع العلوم والحكم»: (١/ ٥٦).

(٤) «جمع فيه عشرة آلاف كلمة مما سمعه ورواه عن النبي ﷺ في الآداب والحكم والوصايا والأمثال والمواعظ، على نحو «**الشهاب**»، مجردة عن الأسانيد مرتبة على الحروف في مجلد» اهـ، ينظر: «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨١). والظاهر. من خلال وصف الكتاني. أنه والذي سبق في رقم (٥) «الفائق» متقاربان جداً في المضمون.

٩. "أربعون حديثاً من جوامع الكلم" للملا علي القاري (١٠١٤هـ)[١].

١٠. "بهجة الأبرار وقرة عيون الأخيار في شرح جوامع الأخبار»[٢]، للسعدي (١٣٧٦هـ).

أما غير المحدثين الذين أفردوا أبواباً في بعض مصنّفاتهم للحديث عن هذه الخصيصة النبوية؛ فلا يكاد يحصى[٣].

الفصل الثالث: أصول جوامع الكلم النبوي، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأمثال النبوية.

من أعلى الصور التي تجلّت فيها الفصاحة والبلاغة: الأمثالُ النبوية، فإن الكلام «إذا جُعِلَ مَثَلاً؛ كان ذلك أوضحَ للمنطق، وأبينَ في المعنى، وآنقَ للسمع، وأوسعَ لشعوب الحديث»[٤].

وقبل الإشارة إلى العلاقة بين «الأمثال النبوية» و»جوامع الكلم»، يحسن تعريف الأمثال في اللغة، فأقول: الأمثال جمع مثل: وهو لغةً: ما «يدل على مناظرة الشيء للشيء. وهذا مِثْلُ هذا، أي: نظيره، والمِثْلُ والمِثالُ في معنى واحد. وربما قالوا: مثيل كشبيه. والمَثَلُ: المِثْلُ أيضا، كَشَبَهٍ وَشِبْه. والمثل المضروب مأخوذ من

---

(١) طبع بتحقيق السيد حسن الحسيني، ضمن مجموعة «لقاءات العشر الأواخر في المسجد الحرام» مجلد(١٥)، وقد اقتصر فيه المصنف على ما ورد من الأحاديث في كلمتين فقط، مثل: «الحرب خدعة»، «اشفعوا تؤجروا». وقد طبع الكتاب بشرح الشيخ محمد حياة السندي. ويؤخذ على المصنف –رحمه الله– إيراده عدداً غير قليل من الأحاديث الضعيفة، وحديثاً موضوعاً، كما أنه أورد ما قد ينازع في دخوله في حدّ «الجوامع»، مثل: «النار جبار»، «الوتر بليل»، «الفخذ عورة». وفات المحقق – وفقه الله – عزو بعض الأحاديث إلى مصادر أعلى مما ذكره المصنّف من المصادر النازلة، بل أصح، كما في تخريجه لحديث: «اشفعوا تؤجروا» فحين عزاه المصنف لابن عساكر، لم يعزه المصنف للصحيحين، مع أنه مخرج فيهما، من حديث أبي موسى س، وغيره من الأمثلة.

(٢) هكذا عنوان الكتاب على النسخة الخطية بدون كلمة (قلوب)، كما أفاده محقق «البهجة» (ص:١٥).

(٣) ينظر على سبيل المثال: «البيان والتبيين» للجاحظ (٣/ ٢٦٢)، الإعجاز والإيجاز، للثعالبي (ص:٢٠).

(٤) الأدب الصغير والأدب الكبير، لابن المقفّع (ص:٢٧).

هذا، **لأنه يذكر مُوَرّىً به عن مثله في المعنى**»[1].

وأما في الاصطلاح : فأقرب ما يقال فيه: «**القَوْل السائر، الذي يُشَبّهُ مضرِبُه بمورده**»[2]، فحقيقته: حكاية قولٍ في شيء يشبه قولاً في شيء آخر بينهما مشابهة؛ ليبيّن أحدهما الآخر ويصوّره، وذلك بأن تحصل حالة لها شبه بالحالة التي صدر فيها ذلك القول، فيستحضر المتكلم تلك الحالة، ويُشَبِّهَ بها ما عَرَض له، وينطق بالقول الذي كان صدر في أثناء الحالة المشبه بها؛ ليُذَكِّرَ السامع بتلك الحالة، وبأن هذه الحال الجديدة، شبيهة بسبب مورد المثل الذي قيل في تلك الحالة[3]. فهل الأمثلة النبوية كلها كذلك؟

يجيب عن هذا الإمام المحدث اللغوي أبو محمد الرامهرمزي في مقدمة كتابه «أمثال الحديث»

فيقول: «هذا ذكر الأمثال المروية عن النبي ﷺ ، وهي على خلاف ما رويناه من كلامه المشاكل للأمثال المذكورة عن متقدمي العرب، فإن تلك تقع مواقع الإفهام باللفظ الموجز المجل، وهذه بيان وشرح وتمثيل يوافق أمثال التنزيل التي وعَد الله ﷻ بها وأوْعد، وحرّم وأحلّ، ورجّى وخوّف، وقرّع بها المشركين وجعلها موعظة وتذكيراً، ودل على قدرته مشاهدة وعيانا، وعاجلا وآجلا"[4].

وهذا الجواب، يبين أن المثل النبوي ـ لتنوع أغراضه وصور الأمثال الواردة فيه ـ لا يمكن حملُه على تعريف اللغويين أو الأدباء أو البيانيين؛ لأنه أعم في مفهومه منها جميعًا ـ سواء وردَ التمثيلُ بطريق الاستعارة، أم التشبيه، أم بطريق الكناية،

---

(١) مقاييس اللغة، لابن فارس: (٥/٢٩٦)، وينظر: جمهرة الأمثال، للعسكري (١/٧)، الصحاح، للجوهري (٥/١٨١٦)، لسان العرب، لابن منظور (١١/٦١٠)، المصباح المنير، للفيومي (٢/٥٦٣)، القاموس المحيط، للفيروزأبادي (١٠٥٦).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة، للأزهري (١٥/ ٧٠)، «المفردات» للراغب الأصفهاني (ص: ٧٥٩)، «معجم مقاليد العلوم» للسيوطي (ص: ٩٩) ، تاج العروس للزبيدي(٣٠/ ٣٨٢)، التحرير والتنوير، لابن عاشور (١/ ٣٠٥).

(٣) المصادر السابقة.

(٤) أمثال الحديث للرامهرمزي (ص: ٨– ٩).

كما لا يشترط أن يكون فيها غرابة أو طرافة، ولكنه صور مختلفة لمعانٍ تَرِدُ للعبرة والاتعاظ، وتقريب ما يستعصي على العقول فهمه من الأمور الغيبية، كصفة الجنة، وكيفية زوال الدنيا، وغير ذلك، سواء صُرِّحَ فيه بلفظ المثل أم لم يصرَّح به، بأن أرسل إرسالاً؛ فاتخذه الناس مثلاً يحتجون به، ويعتبرون بما فيه، فالمثل النبوي: أسلوب بياني يجمع في طيَّاته نماذج حية مستمَدَّة من الواقع المشاهد، لتكون هذه النماذج أقيسة عامة للحقائق المجرَّدة، أو الأعمال المجرَّبة، أو الأمور التي لا تقع تحت الحسِّ والإدراك في الدنيا، والتي يترتَّب عليها أحكام شمولية، ويُبْنَى عليها صلاح أمر الناس في الدنيا والآخرة[1].

وبناءً على ما تقدم، فيمكن القول: إن بين «جوامع الكلم» و«الأمثال النبوية» فرقاً من جهة أن الأمثال النبوية تعتمد - في مجملها - على تشبيه أمرٍ يراد تقريره، بشيء معلوم، سواء كان هذا بصيغة التشبيه الصريحة أم لا، وسواءٌ قصد بذلك الصيغة المختصرة للمثل أم المقصد العام من ضرب الأمثال وإن كانت قصة طويلة[2]، بخلاف «الجوامع»، فلا يلزم أن تنطلق من قاعدة الأمثال في مراعاة التشبيه، أو ذكر القصة. ولهذا يمكن إجمالُ صور الأمثال النبوية التي وردت في الآتي:

أولاً: ما صُرّحَ فيه بذكر لفظ المثل، وهذا كثيرٌ جداً، كحديث: «**مثل المؤمنين في توادهم، وتراحمهم، وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى**»[3].

ثانياً: ما ذكر فيه التمثيل بإحدى أدوات التشبيه، وهو كثير أيضاً، كحديث: «**المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور**»[4].

---

(١) ينظر: المجموعة الكاملة للعلامة محمد الخضر حسين (٢/ ٤٦٨ - ٤٧٤) بتصرف.

(٢) كما في حديث الثلاثة الذين انطبقت عليهم الصخرة، أو الثلاثة: الأعمى والأبرص والأقرع.

(٣) البخاري كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم ح(٦٠١١)، مسلم كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم ح(٢٥٨٦).

(٤) البخاري كتاب النكاح، باب المتشبع بما لم ينل، وما ينهى من افتخار الضرة ح(٥٢١٩)، مسلم كتاب اللباس

ثالثاً: ما حذفت فيه الأداة مطلقاً، كحديث: «الحمو الموت»[1].

وكل هذه الأمثلة لا تخرج عن حدّ تعريف جوامع الكلم الذي سبق ذكره.

ومما يجدر ذكره، أن المحدثين ـ حتى نهاية القرن الثالث ـ لم يفردوا هذا النوع من الأحاديث بالتصنيف ـ فيما وقفتُ عليه ـ لكن أشار بعضهم إلى ذلك في أثناء مصنفاتهم، كما صنع الترمذي «جامعه»، فقال: «أبواب[2] الأمثال عن رسول الله ﷺ" ثم أورد أربعة عشر حديثاً[3]، حتى جاء الرامهرمزي (٣٦٠هـ) فصنف كتابه «أمثال الحديث»[4]، ثم تتابع التصنيف بعد ذلك[5].

المبحث الثاني: الأدعية النبوية.

إذا كان التصنيف في «الجوامع» أخذ مكانته عند العلماء، فإن التصنيف في «الأدعية النبوية» أخذ اهتماماً أخصّ، ومكانة أظهر[6].

وقد أشرتُ ـ فيما سبق[7] ـ إلى عنايته ﷺ بجوامع الأدعية، ووصيته لأم المؤمنين جويرية بذلك.

والزينة، باب النهي عن التزوير في اللباس وغيره والتشبع بما لم يعط ح(٢١٢٩).

(١) البخاري كتاب «النكاح» باب «لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم، والدخول على المغيبة» ح(٥٢٣٢)، مسلم كتاب السلام، باب تحريم الخلوة بالأجنبية والدخول عليها ح(٢١٧٢).

(٢) كلمة (أبواب) عند الترمذي تقابل كلمة (كتاب) عند عامة المصنفين.

(٣) سنن الترمذي (٤ / ٤٤١) من ح(٢٨٥٩ – ٢٨٧٤). يقول ابن العربي في «العارضة» (١٠/ ٢٩٦): «ولم أر أحداً من أهل الحديث صنّف فأفرد لها باباً غير أبي عيسى الترمذي، ولله درّه، لقد فتح باباً، أو بنى قصراً، أو داراً، ولكن اختطّ خطّاً صغيراً، فنحن نقنع به، ونشكره عليه» اهـ. ولعل مراد ابن العربي بالإفراد: التنصيص عليها داخل مصنفات الأئمة، كأصحاب الكتب الستة، وإلا فقد سبقت الإشارة إلى كتاب الرامهرمزي، وهو متقدّم الوفاة.

(٤) طبع بتحقيق أحمد عبد الفتاح تمام، ونشرته مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، عام ١٤٠٩ في مجلد واحد. وأما كتاب «الأمثال» لأبي عبيد، فإنه لم يمحضه للحديث، بل هو عام، لهذا لم تكن له الأولية في هذا الباب.

(٥) ينظر: فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص: ١٤٨)، الرسالة المستطرفة، للكتاني (ص: ٥٥).

(٦) ومن هذه المصنفات: كتاب «الدعاء» لابن فضيل، والطبراني، والمحاملي، وعبد الغني المقدسي، وغيرها.

(٧) في المبحث الأول من الفصل الأول.

ومما يدلُّ على ذلك – أيضاً –: قوله ﷺ لعائشة: «**عليك من الدعاء بالكوامل الجوامع**»[1].

وكان هذا المعنى حاضراً في أذهان السلف الصالح، فهذا التابعي الجليل قتادة، يسأل أنساً رضي الله عنه: أي دعوة كان يدعو بها النبي ﷺ أكثر؟ قال: كان أكثر دعوة يدعو بها يقول: «**اللهم آتنا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار**» **قال: وكان أنس إذا أراد أن يدعو بدعوة دعا بها، فإذا أراد أن يدعو بدعاء دعا بها فيه**[2].

وقد أشرتُ ـ في التمهيد ـ إلى أن هذه الأدعية قد بلغت الغاية في الفصاحة والبيان، واشتمالها على المعاني الكثيرة بألفاظ يسيرة. وسأسوق ثلاثة أحاديث للتمثيل بها على هذه المسألة:

الحديث الأول: «اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن، والعجز والكسل، والبخل والجبن، وضلع الدين، وغلبة الرجال»[3].

قال ابن القيم: «فجمع هذا الحديث الشريف في استعاذته ﷺ أصول الشر وفروعه، ومباديه وغاياته، وموارده ومصادره، وهو مشتمل على ثماني خصال، كل خصلتين منها قرينتان"[4].

---

(١) رواه أبو داود الطيالسي ح(١٦٧٤) واللفظ له، وأحمد (٤٢ / ٦٧) ح(٢٥١٣٧)، والبخاري في الأدب المفرد ح(٦٣٩)، وجوّد ابن رجب إسناده كما في فتح الباري (٩ / ٣١٠)، وهو كما قال، وينظر: علل الدارقطني (١٤/ ٢٤٥).

(٢) مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الدعاء باللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ح(٢٦٩٠)، وأصل الحديث في البخاري – دون قصة قتادة مع أنس – كتاب الدعوات – باب «قول النبي صلى الله عليه وسلم: «ربنا آتنا في الدنيا حسنة» ح(٦٣٨٩).

(٣) البخاري، كتاب الأطعمة، باب الحيس ح(٥٤٢٥) واللفظ له، مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب التعوذ من العجز والكسل وغيره ح(٢٧٠٦).

(٤) زاد المعاد (٢/ ٣٢٦).

الحديث الثاني: حديث «سيد الاستغفار أن تقول: اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت، خلقتني وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت، أبوء لك بنعمتك علي، وأبوء لك بذنبي، فاغفر لي، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت»[1].

قال عنه العيني: «ولما كان هذا الدعاء جامعاً لمعاني التوبة كلها؛ استعير له هذا الاسم»[2].

الحديث الثالث: «اللهم أصلح لي ديني الذي هو عصمة أمري، وأصلح لي دنياي التي فيها معاشي، وأصلح لي آخرتي التي فيها معادي، واجعل الحياة زيادة لي في كل خير، واجعل الموت راحة لي من كل شر»[3].

علّق الشوكاني عليه بقوله: «هذا الحديث من جوامع الكلم؛ لشموله لصلاح الدين والدنيا»[4].

المبحث الثالث: ما سوى الأمثال والأدعية النبوية.

إذا تمَّ الكلامُ على الأمثال والأدعية النبوية، فإن أمامنا مساحةً واسعة من الأحاديث التي ينطبق عليها تعريف «جوامع الكلم» السابق، وإنما أفردتُ ما سوى الأدعية والأمثال بالذكر؛ لأن أصول «الجوامع» لا تخرج عن هذه الأنواع الثلاثة.

ومما يدخل تحت هذا المعنى: **خُطَبُه** ﷺ، وكتبه لملوك الأرض، وأشباهها.

ومن تأمل في ألفاظ خطبة الكسوف الشهيرة، أو خطبته يوم عرفة، وجَدَ فيها من الصور البلاغية، واللمسات البيانية، ومراعاة أحوال المخاطبين، ما يجد تأثيره في نفسه وهو يقرؤها، فكيف بمن سمعها كفاحاً؟

---

(١) البخاري، كتاب الدعوات، باب أفضل الاستغفار ح(٦٣٠٦).
(٢) عمدة القاري (٢٢/٢٧٨).
(٣) رواه مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب «التعوذ من شر ما عمل ومن شر ما لم يعمل ح(٢٧٢٠).
(٤) تحفة الذاكرين (ص: ٤٢٧).

ومن تأمل كتابه ﷺ إلى هرقل عظيم الروم، وفيه: "**أسلم تسلم، يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين « و ﴿ يا أهل الكتاب ...الآية﴾**» وجده كما قال النووي: «في نهاية من الاختصار، وغاية من الإيجاز والبلاغة، وجَمْعِ المعاني، مع ما فيه من بديع التجنيس، وشموله لسلامته من خزي الدنيا بالحرب والسبي والقتل، وأخذ الديار والأموال، ومن عذاب الآخرة»[1].

وكذلك الحال في حديث جبريل المشهور، الذي قرر فيه ﷺ أصول الدين الثلاثة: الإسلام، والإيمان، والإحسان، وغيرها من المسائل الجليلة، ولهذا قال القرطبي: "هذا الحديث يصلح أن يقال له: **أُمّ السنة ، لما تضمنه من جمل علم السنة**»[2].

والمقصود أن أحاديث «جوامع الكلم» يمكن إفراد أكثرها بالشرح والبيان الذي يستحق أن يفرد بمجلد أو أكثر، كما صنع ابن رجب في إفراده جملةً من تلك الأحاديث، وقبله وبعده عدد من العلماء[3].

الفصل الرابع: في البنية اللفظية لجوامع الكلم، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: من حيث الطول والقصر:

الأصلُ في جوامع الكلم هو قلة الكلمات، وقِصَرُ العبارات، لكن يقع الطول والقصر نسبياً ـ كما سبق ـ، وتبقى صفة «الجامعية» فيه، إذ لا يختلف أهل العلم أن قوله ﷺ: «**الدين النصيحة**»[4]، و«**البر حسن الخلق**»[5]، و«**الصلاة نور،**

---

(١) شرحه على مسلم (١٢/١٠٨).
(٢) المفهم (١/١٥٣).
(٣) ينظر: «الأحاديث التي أفردت بالتصنيف» ليوسف العتيق.
(٤) مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة ح(٥٥).
(٥) مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب «تفسير البر والإثم ح(٢٥٥٣).

والصدقة برهان»[1]، و**»من بطّأ به عمله لم يسرع به نسبه»**[2] و**»من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت»**[3]، و**»إذا لم تستح فاصنع ما شئت»**[4]، و**»مثل المؤمنين في توادهم، وتراحمهم...الحديث»**[5]، و**»الحلال بيّن والحرام بيّن»**[6]، و**»سيد الاستغفار»**[7]، و**»مثل القائم على حدود الله والواقع فيها، كمثل قوم استهموا على سفينة،... الحديث»**[8] وأشباهها من جوامع الكلم، لكن بالنظر في عدد الكلمات، يكون الطول والقصر نسبياً.

وقد سبق – في التمهيد – أن البلاغة تقتضي مراعاة الحال، وأن الإيجاز والإطناب نسبي، ومتى ما فعلَ المتكلّم اللائق بالحال فهو البليغ، وهكذا كانت أحاديثه «الجوامع» ﷺ، الطويل منها والقصير.

ويتبين هذا: أننا لو حذفنا من تلك الأحاديث كلمة واحدة لاختلّ النظم، وربما تغيّر المعنى، وهذا منافٍ للبيان، فضلاً عن البلاغة والإيجاز.

المبحث الثاني: من حيث صيغتها

تنوعت الصيغ التي رويت بها جوامع كلمه ﷺ على أنحاء شتى، وهذا التنوع ضرْبٌ من ضروب البلاغة، ونوع من أنواع الفصاحة.

وبالنظر في عددٍ كبير من هذه الجوامع المصطفوية، فإنه يمكن تقسيمها إلى قسمين[9]:

---

(١) مسلم كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء ح(٢٢٣).
(٢) مسلم كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر ح(٢٦٩٩).
(٣) سبق تخريجه (ص:١٦).
(٤) البخاري كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار ح(٣٤٨٤).
(٥) سبق تخريجه (ص:٢٣).
(٦) البخاري كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه ح(٥٢)، مسلم كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات ح(١٥٩٩).
(٧) سبق تخريجه (ص:٢٥).
(٨) البخاري كتاب الشركة، باب هل يقرع في القسمة والاستهام فيه ح(٢٤٩٣).
(٩) ولا يخفى أن بعض الأحاديث. التي توصف بالجوامع. تروى بأكثر من صيغة. حسب التقسيم القادم.

القسم الأول: ما ورد بالصيغة الخبرية، وهو خمسة أنواع:

النوع الأول: ما جاء بصيغة اسمية مكونة من المبتدأ والخبر: كقوله ﷺ: «الحرب خدعة»[1]، «الصوم جُنة»[2]، «العين حق»[3].

النوع الثاني: ما جاء بصيغة الشرط: كقوله ﷺ: "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»[4]، «من احتكر فهو خاطئ»[5]، «إذا بويع لخليفتين، فاقتلوا الآخر منهما»[6].

النوع الثالث: ما جاء بصيغة النفي: كقوله ﷺ: «ما تواضع أحدٌ لله إلا رفعه الله»»[7]، «لا عدوى ولا طيرة»[8]، «ليس الشديد بالصرعة»[9].

النوع الرابع: ما ورد بصيغة القصر: كقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»[10]، «ما أنزل الله من داء إلا أنزل له دواء»[11]، «إنما الطاعة

لكن هذا لا يخرجها عن كونها جوامع، وبحسب اللفظ المحفوظ يمكن وضعها في القسم المناسب لها.

(١) البخاري كتاب الجهاد والسير، باب الحرب خدعة ح(٣٠٢٧)، مسلم كتاب الجهاد والسير، باب جواز الخداع في الحرب ح(١٧٣٩).

(٢) البخاري كتاب الجهاد والسير، باب جواز الخداع في الحرب ح(٧٤٩٢).

(٣) البخاري كتاب الطب، باب العين حق ح(٥٧٤٠)، مسلم كتاب السلام، باب الطب والمرض والرقى ح(٢١٨٧).

(٤) البخاري كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود ح(٢٦٩٧)، مسلم كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور ح(١٧١٨).

(٥) مسلم كتاب المساقاة، باب تحريم الاحتكار في الأقوات ح(١٦٠٥).

(٦) مسلم كتاب الإمارة، باب إذا بويع لخليفتين ح(١٨٥٣).

(٧) مسلم كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب العفو والتواضع ح(٢٥٨٨).

(٨) البخاري كتاب الطب، باب الجذام ح(٥٧٠٧)، مسلم كتاب السلام، باب لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر، ولا نوء، ولا غول، ولا يورد ممرض على مصح ح(٢٢٢٠).

(٩) البخاري كتاب الأدب، باب الحذر من الغضب ح(٦١١٤)، مسلم كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل من يملك نفسه عند الغضب وبأي شيء يذهب الغضب ح(٢٦٠٩).

(١٠) البخاري كتاب بدء الوحي، بابكيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ ح(١)، مسلم كتاب الإمارة، بابقوله صلى الله عليه وسلم: «إنما الأعمال بالنية»، وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال ح(١٩٠٧).

(١١) البخاري كتاب الطب، باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء ح(٥٦٧٨) عن أبي هريرة س، مسلم كتاب السلام، باب لكل داء دواء واستحباب التداوي ح(٢٢٠٤) عن جابر س.

بالمعروف»[1].

النوع الخامس: ما ورد بصيغة من الصيغ التي تفيد العموم: كقوله ﷺ: «كل معروف صدقة»[2]، «أيما رجل قال لأخيه يا كافر، فقد باء بها أحدهما»[3]، «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام»[4].

القسم الثاني: ما ورد بالصيغة الإنشائية، وهو ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما ورد بصيغة الأمر: كقوله ﷺ: «اتقوا النار ولو بشق تمرة»[5]، «استوصوا بالنساء خيراً»[6]، «خذوا من الأعمال ما تطيقون»[7].

النوع الثاني: ما ورد بصيغة النهي: كقوله ﷺ: "لا تغضب"[8]، «لا طاعة في معصية الخالق»[9]، و»لا تشربوا في آنية الذهب والفضة»[10].

---

(١) البخاري كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية ح(٧١٤٥)، مسلم كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية ح(١٨٤٠).

(٢) البخاري كتاب الأدب، باب كل معروف صدقة ح(٦٠٢١) عن جابر س، مسلم كتاب أبواب الاستسقاء، باب الاستسقاء وخروج النبي صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء ح(١٠٠٥) عن حذيفة س.

(٣) البخاري كتاب الأدب، باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال ح(٦١٠٤)، مسلم كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم: يا كافر ح(٦٠).

(٤) مسلم كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام ح(٢٠٠٣)، وأصله في البخاري كتاب المغازي، باب بعث أبي موسى، ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع ح(٤٣٤٣).

(٥) البخاري كتاب الأدب، باب طيب الكلام ح(٦٠٢٣)، مسلم كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة، أو كلمة طيبة وأنها حجاب من النار ح(١٠١٦).

(٦) البخاري كتاب النكاح، باب الوصاة بالنساء ح(٥١٨٦)، مسلم كتاب الرضاع، باب الوصية بالنساء ح(١٤٦٨).

(٧) البخاري كتاب الصوم، باب صوم شعبان ح(١٩٧٠)، مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب أمر من نعس في صلاته، أو استعجم عليه القرآن، أو الذكر بأن يرقد، أو يقعد حتى يذهب عنه ذلك ح(٧٨٥).

(٨) البخاري كتاب الأدب، باب الحذر من الغضب ح(٦١١٦).

(٩) البخاري كتاب أخبار الآحاد، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام ح(٧٢٥٧)، مسلم كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية ح(١٨٤٠).

(١٠) البخاري كتاب الأشربة، باب آنية الفضة ح(٥٦٣٣)، مسلم كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء، وخاتم الذهب والحرير على الرجل، وإباحته للنساء، وإباحة العلم ونحوه للرجل ما لم يزد على أربع أصابع ح(٢٠٦٧).

النوع الثالث: ما ورد بصيغة الإستفهام: كقوله ﷺ : "هل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم؟"[1]، «أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله؟ وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها؟ ...الحديث»[2].

هذا ما ظهر لي ـ من خلال التتبع ـ من الصيغ التي وردت عليها الأحاديث الجوامع عنه ﷺ، وقد يزيد التقسيم بحسب سعة الاطلاع، وفوق كل ذي علمٍ عليم.

المبحث الثالث: من حيث مواضعها في النصوص النبوية.

القارئ لبعض الكتب التي اعتنت بجوامع الكلم النبوي، سيدرك بلا عناء أن هذه الجُملَ الجوامع ـ من حيث مكان ورودها ـ لا تخرج عن أربعة أقسام:

القسم الأول: أن ترد في أول الحديث، ثم يفسّرها النبي ﷺ: إما من تلقاء نفسه، **أو بعد سؤال الصحابة** رضي الله عنهم له، **وقد يردفها بما يعلل الحكم، وقد لا يفسرها أصلاً لوضوحها.**

فمن الأول: أنه ﷺ لما قال: **«الناس معادن» فسّرها بقوله: «كمعادن الفضة والذهب»**[3].

ومنه: **«إنما الأعمال بالنيات»، ثم فسره بقوله: «فمن كانت هجرته...»**[4].

ومن الثاني: حديث «الدين النصيحة»، فسأل الصحابة رضي الله عنهم عن مراده

---

(١) البخاري، كتاب الجهاد والسير – باب من استعان بالضعفاء والصالحين في الحرب ح(٢٨٩٦).
(٢) مسلم كتاب الإيمان، باب كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الهجرة والحج ح(١٢١).
(٣) البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ (يوسف: ٧) ح(٣٣٨٣)، مسلم – واللفظ له– كتاب البر والصلة والآداب، باب الأرواح جنود مجندة ح(٢٦٣٨).
(٤) سبق تخريجه في (ص: ٣٢).

بها، فقال: «**لله ولرسوله...الحديث**»[1]، وكحديث: «**انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً...**»[2] الحديث.

ومن الثالث: «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم» ثم أردفها بقوله: «فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم»[3]، ومنه: «إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً»، ثم أردفها بقوله: «فإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين... الحديث»[4].

ومن الرابع: حديث: «لا ضرر ولا ضرار»[5].

القسم الثاني: أن ترد في أثناء الحديث، ومن ذلك: قوله ﷺ: "فمن أحب أن يزحزح عن النار، ويدخل الجنة، فلتأته منيته وهو يؤمن بالله واليوم الآخر، **وليأت إلى الناس الذي يحب أن يؤتى إليه،... الحديث**»[6]، وكقوله: «...، ما بال رجال منكم يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله، **فأيما شرط ليس في كتاب الله، فهو باطل، وإن كان مائة شرط، فقضاء الله أحق ، وشرط الله أوثق، ما بال رجال منكم يقول أحدهم... الحديث**»[7]، وكقوله: «يا غلام إني أعلمك كلمات، **احفظ الله يحفظك، ... الحديث**»[8].

---

(١) سبق تخريجه في (ص: ٢٩).

(٢) البخاري كتاب المظالم والغصب، باب أعن أخاك ظالما أو مظلوما ح(٢٤٤٤)، مسلم البر والصلة والآداب، باب نصر الأخ ظالماً أو مظلوماً ح(٢٥٨٤).

(٣) البخاري كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ح(٧٢٨٨)، مسلم كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر ح(١٣٣٧).

(٤) مسلم كتاب الزكاة، بابقبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها ح(١٠١٥).

(٥) ابن ماجه كتاب أبواب الأحكام، باب مَنْ بَنَى فِي حَقِّهِ مَا يَضُرُّ بِجَارِهِ ح(٢٣٤٠، ٢٣٤١)، مالك كتاب الأقضية، باب الْقَضَاءِ فِي الْمَرْفِقِ ح(٣١)، أحمد (٥/ ٥٥) ح(٢٨٦٥) عن جماعة من الصحابة، وله طرق يقوّي بعضها بعضاً كما قال ابن رجب في «الجامع» (٢/ ٢١٠). معلقاً على قول النووي: «وله طرق يقوي بعضها بعضاً».

(٦) مسلم كتاب الإمارة، باب الأمر بالوفاء ببيعة الخلفاء، الأول فالأول ح(١٨٤٤).

(٧) البخاري كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطا في البيع لا تحل ح(٢١٦٨)، مسلم كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق ح(١٥٠٤).

(٨) الترمذي أبواب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ح(٢٥١٦)، أحمد

ومما لا يخفى على المتأمل في الأحاديث الجوامع : أن بعضها يرد فيها عدة جُمَلٍ مما يصدق عليه أنه من «جوامع الكلم»، بحيث يمكن تفكيكها، لتكون كلُّ جملةٍ منها تؤدي معنىً مستقلاً، كالحديث الذي مثّلت به ثانياً في قصة عتق بريرة: «اشتريها وأعتقيها، واشترطي لهم الولاء، **فإن الولاء لمن أعتق»، ففعلتُ، قالت: ثم خطب رسول الله ﷺ** عشية، فحمد الله، وأثنى عليه بما هو أهله، ثم قال: «أما بعد: فما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله، **ما كان من شرط ليس في كتاب الله ﷻ فهو باطل، وإن كان مائة شرط، كتاب الله أحق ، وشرط الله أوثق، ما بال رجال منكم يقول أحدهم أعتق فلانا والولاء لي، إنما الولاء لمن أعتق».**

فالجُملُ التي تحتها خطٌّ من «الجوامع» وقد وردت أثناء الحديث، بخلاف الجمل الأخرى.

القسم الثالث: أن ترد في آخر جملة من الحديث، كقوله ﷺ: «واصنع في حجتك كما تصنع في عمرتك»[1]**، وكقوله للمرأة التي سألته: إن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت، أفأحج عنها؟ قال: «نعم حجي عنها، أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضية؟ اقضوا الله ، فالله أحق بالوفاء»**[2]، وكقوله ﷺ : «**خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا»، فإنها وردتْ في آخر حديث رواه مسلمٌ في صحيحه من حديث أبي هريرة** رضي الله عنه، قال: قيل : يا رسول الله ، من أكرم الناس؟ قال: «**أتقاهم» قالوا: ليس عن هذا نسألك، قال: «فيوسف نبي الله ابن نبي الله ابن نبي الله ابن خليل الله» قالوا: ليس عن هذا نسألك، قال «فعن معادن العرب تسألوني؟ خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام،**

(٤ / ٤٠٩) ح(٢٦٦٩)، قال الترمذي: حديث حسنٌ صحيح، وهو كما قال.

(١) البخاري كتاب الحج، باب غسل الخلوق ثلاث مرات من الثياب ح(١٥٣٦)، مسلم كتاب الحج، باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة، وما لا يباح وبيان تحريم الطيب عليه ح(١١٨٠).

(٢) البخاري كتاب جزاء الصيد، باب الحج والنذور عن الميت، والرجل يحج عن المرأة ح(١٨٥٢).

إذا فقهوا»[1].

القسم الرابع: أن يكون الحديث برمته من الجوامع، من أول كلمة فيه إلى آخره، كقوله ﷺ: «الحج عرفة»[2]**، «الحرب خدعة»**[3]**، «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردّ»**[4].

الفصل الخامس: البنية المعنوية لجوامع الكلم، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: من حيث عمومها وخصوصها:

من تأمل في «جوامع الكلم» النبوية من حيث عمومها وخصوصها بالنسبة لمحتواها، وجدها لا تخرج عن قسمين اثنين:

القسم الأول: أن تكون الجملةُ النبوية شاملة لكلِّ أو لأغلب أبواب العلم، مثل: «إنما الأعمال بالنيات»[5]**، «الدين النصيحة»**[6]**، «لا ضرر ولا ضرار»**[7]، وأشباهها، وهذا النوع من الجوامع الشاملة هو الأقلُّ فيما روي عنه ﷺ من جوامع الكلم.

القسم الثاني: ما يتعلق بباب أو أكثر من أبواب العلم، وهذا هو الأكثر من جوامع كلمه ﷺ، فتكون تلك الجُمل أشبه بالضوابط والقواعد داخل ذلك الباب.

ولو أردنا تقسيم ما سبقت الإشارة إليه في المطلب السابق على أبواب العلم،

---

(١) سبق تخريجه في (ص: ٣٣).

(٢) الترمذي أبواب الحج، باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج ح(٨٨٩)، ابن ماجه أبواب المناسك، باب مَنْ أَتَى عَرَفَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ لَيْلَةَ جَمْعٍ ح(٣٠١٥)، النسائي كتاب مناسك الحج - فَرْضُ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ ح(٣٠١٦)، أحمد (٣١/ ٦٤) ح(١٨٧٧٤)، وهو حديث صحيح كما قال الترمذي وابن خزيمة كتاب المناسك، باب ذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْحَاجَّ إِذَا لَمْ يُدْرِكْ عَرَفَةَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ فَهُوَ فَائِتُ الْحَجِّ غَيْرُ مُدْرِكِهِ ح(٢٨٢٣).

(٣) سبق تخريجه

(٤) سبق تخريجه

(٥) سبق تخريجه

(٦) سبق تخريجه

(٧) سبق تخريجه

لظهر ذلك بشكل جلي، كما يظهر من الأمثلة التالية[1]:

الحديث	في أبواب
«لا عدوى ولا طيرة»،«من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»	العقيدة
«من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»[1]	العلم
«إذا بويع لخليفتين، فاقتلوا الآخر منهما».	الإمارة
«ما نقصت صدقة من مال».	الزكاة
«كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام».	الأشربة
«الرضاعة تحرم ما يحرم من الولادة»[2]	الرضاع
«استوصوا بالنساء خيراً»	عشرة النساء
«اتقوا النار ولو بشق تمرة».	الرقاق
«ما أنزل الله من داء إلا أنزل له دواء».	الطب
«لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث... الحديث»[3].	الجنايات
«ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت الفرائض فلأولى رجل ذكر»[4]	الفرائض
«مطل الغني ظلم، وإذا أحيل أحدكم على مليء فليتبع»[5]	الحوالة
«ليس الشديد بالصرعة»، «كل معروف صدقة»، «إذا لم تستح فاصنع ما شئت»، «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت».	الأدب

وهذا النوع من الجوامع الخاصة في باب من أبواب العلم، هو الأكثر فيما روي عنه ﷺ، والله أعلم.

(١) وحتى لا أثقل البحث بالحواشي؛ فسأقتصر على ما لم يخرج قبل هذا الموضع، وأما جميع ما ذكرته في هذا الجدول فهو مما سبق ذكره في الصفحات السابقة، وعامته في الصحيحين أو أحدهما.

المبحث الثاني: من حيث ابتكار[1] المعنى وإعادة الصياغة.

من تأمل في كلام النبي ﷺ ـ سواء ما كان من قبيل الجوامع أو من غيرها ـ وجده لا يخرج عن ثلاثة أحوال:

الحال الأولى: كلامٌ مبتكرٌ على غير مثال سابق في تقرير المعاني الشرعية، وهذا هو الأكثر والأشهر، كقوله ﷺ: «الدين النصيحة»[2]، «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»[3]، «كل مسكر خمرٍ، وكل خمر حرام»[4]، «كل معروف صدقة»[5].

الحال الثانية: كلامٌ مخترع[6] لا تعرفه العرب، ولم يوجد في مُتقدّم كلامها، بحيث يكون المعنى في أصله معلوماً، لكنه ﷺ عبّر عنه بكلام جامعٍ، ألمح فيها إلى صورة بلاغية جديدة لم تُعْهَدْ في لسان العرب[7]، ومن أمثلته:

١ ـ **«مات حتف أنفه»**[8] أي: «مات على فراشه من غير قتل ولا غرق، ولا سَبُعٍ، ولا غيره»[9]، قال الراوي ـ عبدالله بن عتيك رضي الله عنه ـ "إنها لكلمة ما سمعتها من أحدٍ من

---

(١) والتعبير عن معاني الوحي بالابتكار سائغ لا محذور فيه؛ إذْ الكتاب والسنة هما مصدر التشريع، وقد استعمل هذا الزركشي ـ كما سيأتي بعد أسطر ـ واستعمله ابن عاشور في المعاني التي لم يُسبق لها القرآن، فأطلق مصطلح «مبتكرات القرآن». ينظر: التحرير والتنوير (١/ ١٢٠).

(٢) سبق تخريجه

(٣) البخاري كتاب الأدب، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «تربت يمينك، وعقرى حلقى» (٦١٥٦)، مسلم كتاب الرضاع، باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل ح (١٤٤٥).

(٤) سبق تخريجه

(٥) سبق تخريجه

(٦) كذا عبّر الزركشي في «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٨٠).

(٧) ينظر: شعب الإيمان، للبيهقي (٣/ ٤٣)، تاريخ دمشق، لابن عساكر، (٣٥/ ٤١٨)، «المزهر في علوم اللغة» للسيوطي (١/ ١٦٥).

(٨) مسند أحمد (٢٦/ ٣٤٠) ح (١٦٤١٤)، وأبو نعيم في «المعرفة» (٣/ ١٧٢٨)، من طريق ابن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن محمد بن عبد الله بن عتيك، عن أبيه عبد الله بن عتيك.
وإسناده ضعيف؛ لتدليس ابن إسحاق، ولجهالة محمد بن عبدالله بن عتيك، فإني لم أقف على من وثقه، سوى أن ابن حبان ذكره في الثقات (٥/ ٣٥٥)، ولم يرو عنه سوى محمد بن إبراهيم كما نصّ عليه ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (٢/ ١٨٧).

(٩) غريب الحديث، لأبي عبيد (٢/ ٦٨).

العرب قطّ قبل الرسول ﷺ"[1].

٢ ـ «لا يلدغ المؤمن من جحر واحدٍ مرتين»[2]، وهذا ـ كما يقول ابن بطال ـ: «وهذا الكلام مما لم يسبق إليه النبي ﷺ"[3].

٣ ـ «قطعت عنق صاحبك»[4]**، قال ابن عاشور: «هذا من بليغ الكلام، ولم أعرف سابقاً له من كلام العرب، فهو مما انفرد به ﷺ"**[5].

ومن المهم في هذا النوع من «الجوامع» : التحقق من كونه لم يسبق، وهذا يحتاج لاستقراء واسع[6]، ومع هذا فيسعُ الباحثَ الاعتمادُ على قولِ عالم محقق في فنّه، حتى يتبين خلاف ذلك.

الحال الثالثة: أن يكون الكلام منقولاً عمن سبقه، سواء عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أم عن غيرهم، وهذا لم أقف على مثالٍ له غيرَ قوله ﷺ : «إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى: إذا لم تستح فاصنع ما شئت»[7].

الفصل السادس: أثر جوامع الكلم في مصنفات العلماء، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أثرها في الحديث وعلومه:

لقد كان تأثير بلاغة النبي ﷺ في مصنّفات العلماء عظيماً وظاهراً، وخاصة

---

(١) مسند أحمد (٢٦/ ٣٤٠) ح(١٦٤١٤).

(٢) البخاري كتاب الأدب، باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ح(٦١٣٣)، مسلم كتاب الزهد والرقائق، باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ح(٢٩٩٨).

(٣) شرح صحيح البخارى (٩/ ٣٠٧).

(٤) رواه البخاري كتاب الأدب، باب ما يكره من التمادح ح(٦٠٦١)، مسلم كتاب الزهد والرقائق، باب النهي عن المدح، إذا كان فيه إفراط وخيف منه فتنة على الممدوح ح(٣٠٠٠).

(٥) النظر الفسيح (ص: ٢٣١) .

(٦) ومن الأمثلة المتعقبة: قول ابن الأثير في «المثل السائر» (١/ ٨٠): إن قوله ﷺ : "هذا حين حمي الوطيس" لم يُسْبق إليه ﷺ، وقد تبين بعد التتبع أنه وجد في شعر تأبط شراً. وهو شاعر جاهلي. حيث قال:
إني إذا حميَ الوطيسُ وأوقدتُ ×× للحربِ نار منيةٍ لم أنكلِ

(٧) سبق تخريجه

علوم الشريعة واللغة.

ولعل من أبرز الحقول العلمية التي ظهر فيها أثر هذه الجوامع: كتب الحديث وعلومه، وهذا ظاهرٌ فيما سبقت الإشارة إليه في الفصل الثالث، ويضاف هنا، أثرها في بعض عبارات الجرح والتعديل، وإن كانت الإفادة منها قليلة أو نادرة لكنها موجودة، ومن ذلك:

١) قول يحيى القطّان في حجاج بْن أَبِي عثمان الصواف: «**فَطِنٌ صحيح كيّس**»[١].

٢) قول يحيى بن معين في سويد بن عبدالعزيز السلمي[٢]: «**لا يجوز في الضحايا**»[٣].

٣) قول ابن إدريس في شيخه شعبة: "**لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما لزمت غيره**»[٤].

٤) قول الذهبي في دفاعه عن الزهري وأضرابه من الأئمة الذين تُكلم فيهم بما لا يقدح فيهم: «**إذا بلغ قُلَّتَيْنِ لم يحمل الْخبث**»[٥].

٥) قول ابن حبان في عدد من الرواة "المجروحين": «**كان ممن أخرجت له الأَرْض أفلاذ كَبِدهَا**»[٦]، إشارة إلى كذبهم، وتحديثهم بأحاديث مختلقة، كأنهم يخرجونها من الأرض[٧].

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٢/٣٧٥).
(٢) له ترجمة في تهذيب الكمال للمزي (١٢/٢٥٥).
(٣) تهذيب الكمال (١٢/٢٥٩).
(٤) الكامل في الضعفاء، لابن عدي (١/١٥٤)، وينظر: الثقات لابن حبان (٨/٢٣٨).
(٥) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص: ٢٦).
(٦) ينظر: «المجروحين» لابن حبان (١/١٢٧، ٤٩، ٢٨٧)، (٢/٢٥٥، ٢٦٤).
(٧) وهو مقتبس من حديث: «تقيء الأرض أفلاذ كبدها، أمثال الأسطوان...» الحديث. رواه مسلم كتاب الزكاة، باب الترغيب في الصدقة قبل أن لا يوجد من يقبلها ح (١٠١٣).

المبحث الثاني: أثرها في صياغة القواعد الفقهية:

«تُعدُّ النصوص الشرعية أقوى مصادر القواعد الفقهية، وأرسخها، كما تعد القواعد المستندة إليها أقوى أنواع القواعد، وأرجحها في الاستدلال»[1].

ومن أجل هذا، فقد حرص بعض العلماء الذين صاغوا تلك القواعد على التزام النص النبوي، وهذه أمثلة مدوّنة في مجلة الأحكام العدلية، توضح أثر هذه الجوامع في صياغة تلك القواعد:

١) قاعدة: «الأمور بمقاصدها»، أخذاً من حديث النية المشهور[2].

٢) "لا ضرر ولا ضرار" وهي في أصلها حديث مرويٌّ بنفس اللفظ[3].

٣) "اليقين لا يزول بالشك"[4]، أخذاً من حديث: «لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً»[5].

٤) "الخراج بالضمان"[6]، وهي في أصلها حديث مرويٌّ بذات اللفظ[7].

---

(١) القواعد الفقهية (ص: ١٩٥)، للأستاذ الدكتور يعقوب الباحسين.

(٢) ينظر: شرح القواعد الفقهية، للزرقاء (ص: ٤٧)، مجلة الأحكام العدلية (ص:١٦) المادة: (٢).

(٣) ينظر: شرح القواعد الفقهية، للزرقاء (ص: ١٦٥)، مجلة الأحكام العدلية (ص:١٨) المادة: (١٩).

(٤) ينظر: شرح القواعد الفقهية، للزرقاء (ص: ٧٩)، مجلة الأحكام العدلية (ص:١٦) المادة: (٤).

(٥) البخاري كتاب «الوضوء»، باب «من لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن» ح(١٣٧)، مسلم كتاب «الحيض»، باب «الدليل على أن من تيقن الطهارة، ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك» ح(٣٦١).

(٦) أبو داود أبواب الإجارة، باب فِيمَنِ اشْتَرَى عَبْدًا فَاسْتَعْمَلَهُ ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا ح(٣٥٠٨)، الترمذي وصححه كتاب البيوع – ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيبا ح(١٢٨٥)، النسائي كتاب البيوع – الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ ح(٤٤٩٠)، ابن ماجه أبواب التجارات، باب الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ ح(٢٢٤٣)، وصححه ابن حبان كتاب البيوع، باب ذكر البيان بأن مشتري الدابة إذا وجد بها عيبا بعد أن نتجت عنده كان له رد الدابة على البائع بالعيب دون النتاج ح(٤٩٢٧)، وفي تصحيحه نظر، فإن الحديث روي من طرق كلها معلولة، كما يتبيّن من «العلل الكبير للترمذي» (ص: ١٩٢) ح(٣٣٧)، وتضعيفه هو قول البخاري، أبي حاتم، والعقيلي، والخليلي، لكن قال أبو حاتم: «وليس هذا إسنادٌ تقوم به الحجة غير أنّي أقول به؛ لأنه أصلح من آراء الرجال».
ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٢٤٣)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٢٣٠)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٣٤٧)، «الإرشاد» (٣/ ٩٣٤).

(٧) ينظر: شرح القواعد الفقهية، للزرقاء (ص: ٤٢٩)، مجلة الأحكام العدلية (ص:٢٦) المادة: (٨٥).

٥) "جناية العجماء جبار"[١]، أخذاً من الحديث المشهور: «العجماء جرحها جبار»[٢].

المبحث الثالث: أثرها في المؤلفات البلاغية والأدبية:

اهتمّ البلاغيون والأدباء بالحديث النبوي عموماً، وبجوامع الكلم خصوصاً، وأفادوا منها في صياغة القواعد البلاغية في علوم البلاغة الثلاثة: المعاني والبيان والبديع، وفي اقتباساتهم النثرية والشعرية.

ومن قرأ في أصول كتب الفنّ أدرك ذلك بلا عناء، ككتاب: «الصناعتين» للعسكري (٣٩٥هـ)، و«الدلائل والأسرار» للجرجاني (٤٧٤هـ)، و«الإيضاح» للقزويني (٧٣٩هـ)، وغيرها، ويبلغ الاستشهاد قمّته عند الضياء ابن الأثير (٦٣٨هـ) في «المثل السائر»، والعلوي (٧٤٩هـ) في «الطراز»، حيث استشهدا بعشرات الأحاديث، وإن كان يؤخذ عليهم تساهلهم في إيراد ما صحّ وما لم يصح، حتى بلغ درجة الوضع، والسبب أنهم ليسوا من أهل هذا الشأن[٣]!

ولقد أحسن ابن الأثير في وصيته طلاب اللغة الأدبية العالية بحفظ جملةٍ من الأحاديث، حيث قال موصياً طالب الأدب، وعارضاً تجربته في هذا الباب: «وكنتُ جرّدتُ من الأخبار النبوية كتابًا يشتمل على ثلاثة آلاف خبر، كلها تدخل في الاستعمال، وما زلت أواظب على مطالعته مدة تزيد على عشر سنين، فكنت أنهي مطالعته في كل أسبوع مرة، حتى دار على ناظري وخاطري ما يزيد على خمسمائة مرة، وصار محفوظًا لا يشذّ عنِّي منه شيء، وهذا الذي أوردته ههنا في حلِّ معاني الأخبار هو من هناك»[٤].

---

(١) ينظر: شرح القواعد الفقهية، للزرقاء (ص: ٤٥٧)، مجلة الأحكام العدلية (ص: ٢٧) المادة: (٩٤).

(٢) البخاري كتاب الزكاة، باب في الركاز الخمس ح(١٤٩٩)، مسلم كتاب الحدود، باب جرح العجماء، والمعدن، والبئر جبار ح(١٧١٠).

(٣) ينظر: «معالم البيان في الحديث النبوي» للعسكر (ص: ١١٧).

(٤) «المثل السائر» لابن الأثير (١/ ١٤٩-١٥٠).

أما الأدباء، فلم يكونوا أقلّ من البلاغيين في الإفادة من الحديث النبوي في كتبهم، يظهر هذا من إفرادهم أبواباً في كتبهم للحديث عن جوامع كلمه ج عموماً، وعن الأمثال النبوية خصوصاً[١].

كما يظهر ذلك في اقتباسهم منها في منثورهم وأشعارهم[٢]، من ذلك، قول الشاعر:

قال لي: إن رقيبي ... سيئ الخلق فداره

قلت: دعني وجهك ... الجنة حفت بالمكاره [٣]

وقد اقتبس ذلك من حديث: «حفت الجنة بالمكاره»[٤].

ومن ذلك: قول الحريري في مقاماته: "ثمّ إذا كانَتِ الأعْمالُ بالنِّيّاتِ. وبها انْعِقادُ العُقودِ الدِّينِيّاتِ"، اقتباساً من حديث النية المشهور[٥]. والأمثلة في هذا لا تكاد تحصر[٦].

وأختم هذه الأوراق بجميل من القول لأحد أئمة البلاغة: «فلعل بعض من يتسع في العلم، ولم يعرف مقادير الكلم، يظن أنّا قد تكلفنا له من الامتداح والتشريف ومن التزيين والتجويد ما ليس عنده ج، ولا يبلغه قدره. كلا! والذي حرم التزيد على العلماء، وقبّح التكلف عند الحكماء، وبهرج الكذابين عند الفقهاء، لا يظن هذا إلا من ضل سعيه!"[٧].

والله أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) ينظر: العقد الفريد، لابن عبد ربه (٣/ ٤)، جمهرة الأمثال، للعسكري (١/ ٨)، الأمثال للهاشمي (بعد ٤٠٠هـ) (ص: ٣٦).

(٢) ينظر: صبح الأعشى، للقلقشندي (١/ ٢٤٩).

(٣) ينظر: خزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حجة الحموي (٢/ ٤٥٧).

(٤) البخاري كتاب الرقاق، باب حجبت النار بالشهوات ح(٦٤٨٧)، مسلم كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ح(٢٨٢٢).

(٥) مقامات الحريري (ص: ١٧).

(٦) ينظر: كتاب «الاقتباس، أنواعه وأحكامه» للدكتور عبدالمحسن العسكر.

(٧) البيان والتبيين، للجاحظ (٢/ ١٤).

الخاتمة

الحمد لله، الصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فبعد هذا التطواف في هذا البحث المجمل، فيحسن أن ألخص رؤوس مسائله فيما يلي:

١) أن النبي ج بلغ الغاية في البلاغة والإيجاز، وكان من آثار ذلك كثرة جوامع الكلم في حديثه الشريف.

٢) أن معنى جوامع الكلم يدور حول: القول الموجز القليلِ اللفظِ، الكثيرِ المعاني.

٣) أن غالب كلامه ج معدود في الجوامع، سواء كانت أدعية، أم أمثالاً، أم غير ذلك، وما لم يدخل في حدّ الجوامع ـ كالأحاديث الطوال ـ، فلا يخرج عن أعلى درجات البلاغة والبيان.

٤) أن العلماء اعتنوا بجوامع كلمه ﷺ، سواءٌ بإفرادها بالتصنيف، أم بالإفادة منها داخل التصانيف، أم في صياغة ألفاظهم في فنونهم.

٥) أن الأمثال النبوية أوسع في دلالتها من الأمثال عند أهل الأدب واللغة.

٦) أن بعض الجوامع ورد على صيغ لم تسمع بها العرب من قبل.

٧) أن بعض المحدثين بله الأدباء، توسّع في نسبة كثير من الأحاديث إلى "الجوامع" دون تمحيصها، فأدخلوا فيها ما صحّ وما لم يصح، وهذا قصور من الناحية العلمية.

والله الموفق،،،

المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.

٢. الأدب الصغير والأدب الكبير، لابن المقفع، دار صادر – بيروت.

٣. الأدب المفرد ، للإمام البخاري ، ت : كمال الحوت ، الثانية ، ١٤٠٥هـ ، عالم الكتب.

٤. أربعون حديثاً من جوامع الكلم، للملا علي القاري، تحقيق: السيد حسن الحسيني، الأولى، ١٤٣٤هـ دار البشائر، بيروت (ضمن مجموعة «لقاءات العشر الأواخر في المسجد الحرام» مجلد(١٥)).

٥. الاستذكار، لابن عبدالبر، تحقيق عبدالمعطي قلعجي، دار قتيبة، دار الوعي.

٦. الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٧. إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، للرافعي، الأولى ١٣٤٦هـ، مطبعة المقتطف والمقطّم، مصر.

٨. الإعجاز والإيجاز، لأبي منصور الثعالبي ، مكتبة القرآن – القاهرة.

٩. إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم، ت: محمد عبدالسلام إبراهيم، الأولى، ١٤١١هـ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

١٠. أعلام النبوة،لأبي الحسن الماوردي ، الأولى ١٤٠٩هـ، دار ومكتبة الهلال – بيروت.

١١. الاقتباس، أنواعه وأحكامه، دراسة شرعية بلاغية في الاقتباس من القرآن والحديث، د.عبدالمحسن العسكر، الأولى، ١٤٢٥هـ مكتبة دار المنهاج – الرياض.

١٢. أمثال الحديث المروية عن النبي ج ، لأبي محمد الرامهرمزي ، ت: أحمد عبدالفتاح تمام، الأولى، ١٤٠٩هـ مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت

١٣. الأمثال، لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم ، ت: عبدالمجيد قطامش، الأولى، ١٤٠٠ هـ، دار المأمون للتراث– بيروت.

١٤. الأمثال، لزيد بن عبدالله أبي الخير الهاشمي، الأولى، ١٤٢٣ هـ، دار سعد الدين– دمشق.

١٥. بهجة قلوب الأبرار وقرة عيون الأخيار في شرح جوامع الأخبار، للسعدي، تحقيق عمر بن عبدالله المقبل، مكتبة دار المنهاج، الطبعة الأولى – ١٤٣٣هـ.

١٦. البيان والتبيين، للجاحظ، ١٤٢٣هـ، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

١٧. تاج العروس، للزبيدي، لمجموعة من المحققين ،دار الهداية.

١٨. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، للذهبي، ت: د.بشار عوّاد معروف، الأولى ٢٠٠٣، دار الغرب الإسلامي.

١٩. التاريخ الكبير ، للإمام البخاري ، دار الكتب العلمية- بيروت.

٢٠. تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر ،ت : عمر العمروي ،دار الفكر ،الأولى ،١٤١٥هـ.

٢١. تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، ت: سعد بن نجدت عمر، الأولى، ١٤٣٣هـ، الرسالة، بيروت.

٢٢. التحبير في المعجم الكبير،لأبي سعد السمعاني ،ت: منيرة ناجي سالم ،توزيع دار الأندلس ،جدة.

٢٣. التحرير والتنوير، لابن عاشور، مؤسسة التاريخ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٢٤. تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين ، للشوكاني ، الأولى، ١٩٨٤م، الناشر: دار القلم – بيروت.

٢٥. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبدالبر، تحقيق مصطفى العلوي ومحمد الكري، ١٣٨٧هـ توزيع مكتبة الأوس.

٢٦. تهذيب الكمال في أسماء الرجال ،لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، ت : د.بشار عواد معروف، السادسة، ١٤١٥ هـ ،الرسالة ـ بيروت.

٢٧. تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي –بيروت، الطبعة الأولى – ٢٠٠١م.

٢٨. الثقات ، لابن حبان ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٣ هـ ، دائرة المعارف ـ الهند ، دار الفكر.

٢٩. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم ، لابن رجب ، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ابراهيم باجس ، الطبعة الأولى ، ١٤١١ هـ ، الرسالة ـ بيروت.

٣٠. جامع المسائل لابن تيمية،ت: محمد عزير شمس،الأولى،١٤٢٢هـ، دار عالم الفوائد– مكة.

٣١. الجامع، للإمام عبدالله بن وهب المصري ،ت: د.رفعت فوزي عبدالمطلب، د.علي عبدالباسط مزيد، الأولى، ١٤٢٥هـ، دار الوفاء – مصر.

٣٢. الجرح والتعليل، لابن أبي حاتم، الأولى، دائرة المعارف العثمانية ـ حيدرآباد الدكن.

٣٣. جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري،دار الفكر – بيروت.

٣٤. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، لأبي نعيم الأصفهاني ، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٣٥. خزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حجة الحموي، ت: عصام شقيو،دار

الهلال،دار البحار–بيروت.

٣٦. دلائل النبوة ، للبيهقي، الأولى، ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية – بيروت.

٣٧. الرد على المنطقيين، لابن تيمية، دار المعرفة – بيروت.

٣٨. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لمحمد بن جعفر الكتاني، كتب مقدمتها محمد بن المنتصر الزمزي ،الرابعة، ١٤٠٦ ، ،دار البشائر الإسلامية ،بيروت.

٣٩. الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، للذهبي ، ت: محمد إبراهيم الموصلي، الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٤٠. زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم، السابعة والعشرون، ط٢٧ ، ١٤١٥هـ ت: شعيب وعبدالقادر الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – مكتبة المنار الإسلامية، الكويت

٤١. سنن ابن ماجه، ت : محمد فؤاد عبدالباقي، دار البابي الحلبي.

٤٢. سنن أبي داود ،ت : محمد عوامة ،الأولى، ١٤١٩، دار القبلة – جدة.

٤٣. سنن الترمذي، ت :بشار عواد معروف،الأولى، سنة ١٩٩٨م ، دار الغرب الإسلامي – بيروت.

٤٤. سنن النسائي،تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، الثالثة–١٤٠٩هـ،مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب.

٤٥. سير أعلام النبلاء ،للذهبي ،ت:مجموعة محققين ،الطبعة السابعة ،١٤١٠ هـ الرسالة - بيروت.

٤٦. شرح القواعد الفقهية،: لأحمد الزرقا ، صححه وعلق عليه: مصطفى أحمد الزرقا، الثانية ١٤٠٩هـ، دار القلم – دمشق.

٤٧. شرح صحيح البخاري، لابن بطال، تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، الطبعة الثانية– ١٤٢٣هـ.

٤٨. شرح صحيح مسلم، للنووي، دار الريان للتراث ـ مصورة عن البابي الحلبي ..

٤٩. شعب الإيمان، للبيهقي، ت:محمد زغلول ، الأولى ، ١٤١٠هـ ، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٥٠. الصحاح ، للجوهري، ت: أحمد عبدالغفور عطار، الرابعة ١٤٠٧هـ، دار العلم للملايين – بيروت.

٥١. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، الثانية ، ١٤١٤ هـ ، الرسالة ـ بيروت.

٥٢. صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة ، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت.

٥٣. صحيح البخاري، ت:محب الدين الخطيب، محمد فؤاد عبدالباقي، الأولى ١٤٠٠هـ، السلفية ـ القاهرة.

٥٤. صحيح مسلم، ت : محمد فؤاد عبدالباقي ،المكتبة الإسلامية ـ اسطنبول.

٥٥. الصناعتين، لأبي هلال الحسن بن عبدالعسكري ، ت: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ١٤١٩هـ، المكتبة العنصرية – بيروت.

٥٦. الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد العقيلي، تحقيق الحديث العبدالمعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى – ١٤٠٤ هـ، دار الكتب العلمية – بيروت.

٥٧. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ليحيى بن حمزة العلويّ ، الأولى، ١٤٢٣ هـ ، المكتبة العنصرية – بيروت.

٥٨. عارضة الأحوذي ،لابن العربي، الأولى ،١٤١٥ هـ، إحياء التراث العربي - بيروت.

٥٩. العقد الفريد، لابن عبد ربه الأندلسي، الأولى، ١٤٠٤هـ ، دار الكتب العلمية – بيروت.

٦٠. العلل ، للدارقطني ،ت : محفوظ الرحمن زين الله ،الأولى ،طيبة - الرياض.

٦١. العلل الكبير، لأبي عيسى الترمذي، بترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي،وآخرين، الأولى، ١٤٠٩هـ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية – بيروت.

٦٢. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني، دار الفكر.

٦٣. غريب الحديث للخطابي، ت:عبدالكريم العزباوي،١٤٠٢هـ،مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

٦٤. غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام، الأولى، ١٣٩٦ هـ، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن - الهند.

٦٥. فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن رجب الحنبلي ، تحقيق محمود عبد المقصود وجماعة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ ، الغرباء الأثرية - المدينة المنورة .

٦٦. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، ت : محب الدين الخطيب، محمد فؤاد عبدالباقي، دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩.

٦٧. فهرسة ابن خير الإشبيلي،ت: محمد منصور ، الأولى١٤١٩هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت.

٦٨. الفهرست، لابن النديم، دار المعرفة - بيروت.

٦٩. فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي، الأولى، ١٣٥٦هـ، المكتبة

التجارية الكبرى – مصر.

٧٠. القاموس المحيط ،الفيروزآبادي ،ت:مكتب التراث في مؤسسة الرسالة ببيروت،الثانية، ١٤٠٧هـ.

٧١. القواعد الفقهية، د.يعقوب الباحسين، الأولى، مكتبة الرشد – الرياض.

٧٢. الكامل في التاريخ، لابن الأثير، تحقيق د. عمر تدمري، الطبعة الأولى – ١٤١٧هـ، دار الكتاب العربي- بيروت.

٧٣. الكامل في ضعفاء الرجال ، لابن عدي ،الثالثة ،١٤٠٩هـ ،دار الفكر- بيروت.

٧٤. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي- بيروت.

٧٥. لسان العرب، لابن منظور، الأولى، ١٤١٠هـ، دار صادر.

٧٦. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لضياء الدين ابن الأثير، ت:أحمد الحوفي، بدوي طبانة، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة- القاهرة.

٧٧. المجروحين ، لإبن حبان ، تحقيق محمود ابراهيم زايد ، ١٤١٢ هـ ، دار المعرفة - بيروت.

٧٨. مجلة الأحكام العدلية، ألفها لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية، تحقيق: نجيب هواويني، نشرها: نور محمد، كارخانه تجارتِ كتب، آرام باغ، كراتشي.

٧٩. مجمل اللغة لابن فارس،تحقيق زهير سلطان، الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية – ١٤٠٦هـ.

٨٠. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ،جمع عبدالرحمن ابن قاسم ،وابنه محمد.

٨١. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، ت: فؤاد علي منصور، الأولى ، ١٤١٨هـ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

٨٢. مسند الطيالسي ، ت د.محمد بن عبدالمحسن التركي ،الأولى ، ١٤١٩هـ ،دار هجر ،مصر.

٨٣. مسند الإمام أحمد، تحقيق شعيب الأرناؤوط وجماعة،الأولى– ١٤١٣ هـ، الرسالة ـ بيروت.

٨٤. مسند الشهاب ، للقاضي أبي عبدالله محمد بن سلامة القضاعي ، تحقيق حمدي السلفي ، الأولى ، ١٤٠٥هـ ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٨٥. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض اليحصبي، المكتبة العتيقة، ودار التراث.

٨٦. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، المكتبة العلمية – بيروت.

٨٧. معالم البيان في الحديث النبوي، د.عبدالمحسن العسكر، مستلة من بحث منشور في مجلة العلوم العربية بجامعة الإمام، العدد (١٧) شوال ١٤٢١هـ.

٨٨. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، للسيوطي، ت: أ.د.محمد عبادة، مكتبة الآداب–القاهرة.

٨٩. مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل – بيروت.

٩٠. المفردات في غريب القرآن،:للراغب الأصفهانى ت: صفوان الداودي،الأولى، ١٤١٢هـ، دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت.

٩١. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ، لأبي العباس القرطبي ، تحقيق محي الدين مستو آخرون ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ، دار ابن كثير دمشق ، دار الكلم الطيب ـ بيروت.

٩٢. مقامات الحريري، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري ، مطبعة المعارف، بيروت، عام: ١٨٧٣ م

٩٣. المنتخب من معجم شيوخ السمعاني ، ت : د.موفق عبدالقادر ، الأولى ، ١٤١٧ ، من منشورات الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض.

٩٤. موسوعة الأعمال الكاملة للعلامة محمد الخضر حسين، ت: علي رضا الحسيني، الأولى، ١٤٣١هـ، دار النوادر – الكويت.

٩٥. الموطأ،للإمام مالك بن أنس ،رواية يحيى بن يحيى ،تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي دار الكتب العلمية - بيروت .

٩٦. النظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصحيح، لابن عاشور، الأولى ، ١٤٢٨هـ، دار سحنون (تونس)، دار السلام (مصر).

٩٧. النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي، ت: د.زين العابدين بن محمد بلا فريج، الأولى، ١٤١٩هـ، أضواء السلف – الرياض.

٩٨. النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، ت: طاهر الزاوي، محمود الطناحي ،دار الفكر - بيروت.